

**دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية  
صياغته واحكامه واختلافاته مع دستور الوطن الام**

**Constitution of the Confederate States of America  
Its formulation, provisions, and its differences with  
the constitution of the motherland**

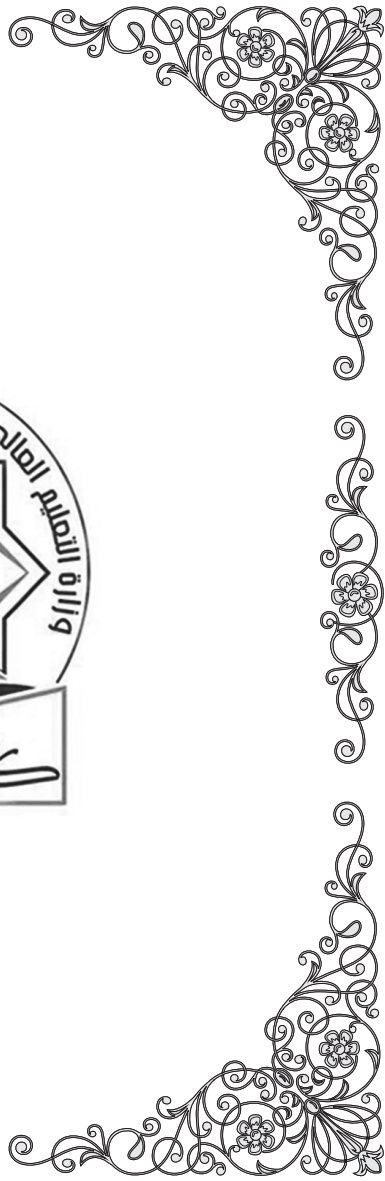
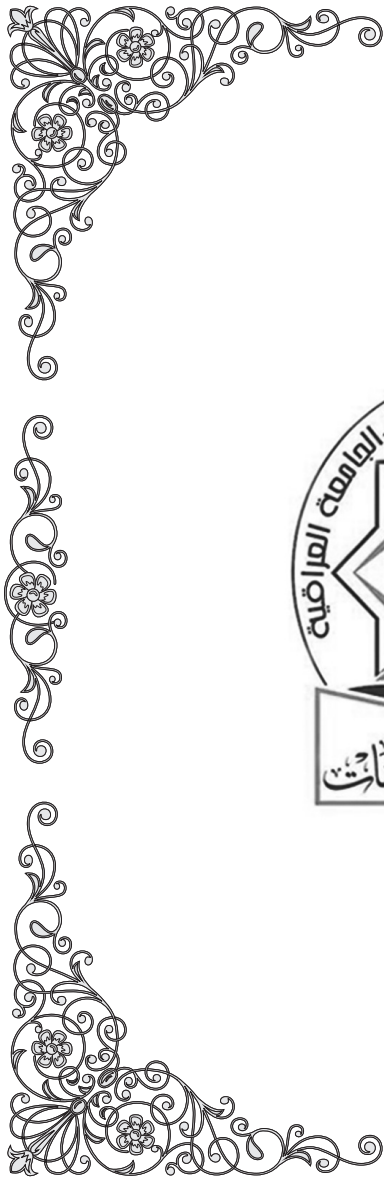
أ.م. د. حيدر شاكر خميس

كلية التربية \_ الجامعة المستنصرية

Assistant Prof. Dr. Haydar Shaker Khamees

College of Education- AL-Mustansirya university

Haydarkhamees2017@gmail.com.





## المخلص

شكلت صياغة الدستور الكونفدرالي والمصادقة في فترة قصيرة نجاحا كبيرا للسياسيين الجنوبيين و تتويجا حقيقيا لجهودهم التي بذلوها، اذ ان قرار المشرعين الكونفدراليين تبني دستور مشابه لدستور الولايات المتحدة الأمريكية، قد يبدو نوعا من البراغماتية السياسية، وخطوة مخالفة للمنطق وتفرغ قرار الانفصال من محتواه، الا ان ما يبرر لرجال النخبة السياسية في الجنوب خطواتهم تلك هو محاولتهم إعادة الروح الحقيقية للدستور الأمريكي التي فقدتها حسب وجهة نظرهم. ان ما جاء به دستور مونتغمري من خلال أطره الرئيسة، قد شكل انتصارا واضحا لمبادئ المعتدلين على الراديكاليين، اذ انه رفضا إقامة جمهورية مغلقة للعبودية، والتزم الصمت اتجاه مبدأ البطلان وحق الولايات في الانفصال، اذ لم يكن أداة ثورية، بل وثيقة محافظة صممت من قبل مشرعيها من اجل تأطير وإدامة عالم الجنوب القديم ونظامه الاقتصادي والاجتماعي قانونيا، في دولة اعتقدوا بمثاليتهما، قائمة على العبودية والتسلسل الهرمي العنصري القائم على التفوق الأبيض.

الكلمات المفتاحية: الدستور الكونفدرالي - مؤتمر مونتغمري - الولايات الكونفدرالية الأمريكية

## ABSTRACT

The drafting of the Confederate Constitution and the ratification in a short period was a great success for southern politicians and a real culmination of their efforts, as the decision of the Confederate legislators to adopt a constitution similar to the constitution of the United States of America may seem a kind of political pragmatism, and a step contrary to logic and empty the separation decision of its content, but what Justifying the political elite in the south for this step is their attempt to restore the true spirit of the American constitution, which it lost due to the policies of successive governments, according to their viewpoint.

What the Montgomery Constitution brought about through its main frameworks constituted a clear victory for the principles of the moderates over the radicals, as it refused to establish a closed republic of slavery and remained silent towards the principle of nullity and the right of states to secede, as it was not a revolutionary tool, but rather a conservative document designed before Its legislators were to frame and legally perpetuate the ancient world of the South and its economic and social system, in a state they believed to be idealistic, based on slavery and a racial hierarchy based on white supremacy.

توطئة تاريخية:

جاء رد الفعل الجنوبي على هذا الفوز سريعاً، اذ سرعان ما اعلنت ولاية كارولينا الجنوبية انفصالها عن الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠ كانون الاول ١٨٦٠، ثم تبعتها ست ولايات جنوبية اخرى في كانون الثاني وشباط من عام ١٨٦١، وعقدت وفود ست من الولايات المنفصلة السبع (باستثناء تكساس) مؤتمراً لها في بلدة مونتهغومري بولاية الاباما في المدة بين ٤ شباط ١٨٦١ تمخض في اليوم الخامس منه ٨ شباط عن تأسيس جمهورية الولايات الكونفدرالية الأمريكية وصياغة دستور مؤقت لها تنتهي صلاحيته بعد مرور عام من انتخاب رئيس الجمهورية كما جاء في ديباجته<sup>(١)</sup>.

ورغبة من المؤتمر في الاقتداء بما انتهجه الاباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، والتمسك بمجموعة مستقرة من القوانين، سيما التي تتعلق بهيكلية نظام الحكم، وادراكاً من الحاضرين بان شرعية مشروعهم تعتمد على المحافظة على القيم الدستورية التأسيسية للوطن الام، فقد جاءت صياغة الدستور المؤقت الذي تألف من ديباجة وستة مواد مطابقة لدستور الولايات المتحدة الأمريكية، بل انه كان في مجمله نسخة مكررة منه، ووصل الامر الى اقتباس مواد كاملة من الاخير مع استبدال كلمة « المتحدة » بكلمة « الكونفدرالية »، باستثناء اختلافات قليلة جداً، ابرزها كان في الديباجة اذ حذفت عبارة « نحن شعب الولايات المتحدة » وحلت محلها اسماء الولايات في تأكيد واضح على اولوية حقوق الولايات

في اواخر عام ١٨٦٠ واولئ عام ١٨٦١ كانت عناوين الصحف الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية من قبيل « الجنوب ينفصل » و« الاتحاد ينحل »، تعلن عن انفصال الولايات الجنوبية تباعاً، وانفصام عرى الاتحاد، وتصعد كيان الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الاولى منذ استقلالها عن بريطانيا في عام ١٧٧٦<sup>(١)</sup>.

ان انفصال الجنوب لم يكن حدثاً مفاجئاً، اذ بدأت بوادر الخلاف منذ مؤتمر صياغة الدستور الاتحادي في فيلاديلفيا عام ١٧٨٧ عندما طالبت ولايات الجنوب على ان يتضمن مادة تعترف بوجود العبودية في البلاد<sup>(٢)</sup>، وتم في النهاية تسوية الامر بالوصول الى حل وسط، عندما التزم الدستور الصمت اتجاه قضية العبودية تاركاً لحكومات الولايات صلاحية التعامل معها داخل اراضيها، لكنه مقابل ذلك لم يشر في بنوده الى العبيد بشكل صريح<sup>(٣)</sup>.

تفاقم الخلاف بين نصفي البلاد في قضية العبودية، ووصل الجدل الى ذروته في منتصف القرن التاسع عشر حولها، اذ عدها الشماليين مسألة غير اخلاقية يجب القضاء عليها، بينما تمسك الجنوبيين بها بوصفها تشكل الهيكل الرئيس لنظامهم الاقتصادي والاجتماعي، ووصل الخلاف ذروته في الانتخابات الرئاسية في عام ١٨٦٠، التي فاز بها «الحزب الجمهوري»<sup>(٤)</sup> الذي تأسس في الشمال بهدف معارضة العبودية<sup>(٥)</sup>.



بصفته كونغرس مؤقت للولايات الكونغرسالية، فقد ارتأت اللجنة باقتراح من مندوب ولاية فلوريدا جاكسون مورتون Jackson Morton<sup>(١٢)</sup> ان يقوم اعضائها بتقسيم وقتهم بين اقرار التشريعات بصفتهم اعضاء في الكونغرس صباحا، واعداد الدستور المقترح مساء<sup>(١٣)</sup>.

بدأت اللجنة عملها لإعداد مسودة الدستور في ١١ شباط ١٨٦١، وجرت اجتماعاتها خلف ابواب مغلقة ومن دون تدوين لمحاضرها، واستمرت حتى ٢٨ شباط، عندما سلم رئيسها روبرت بارنويل ريت المسودة الى الكونغرس المؤقت لمناقشتها، وتألفت من ديباجة وسبع مواد، على غرار دستور الولايات المتحدة الامريكية، بل انها حافظت على ذات التسلسل الذي وردت فيه مواد الاخير، اذ خصصت المادة الاولى للسلطة التشريعية، والثانية للسلطة التنفيذية، والثالثة للسلطة القضائية، والرابعة لوضع الاقاليم، والخامسة لطرق تعديل الدستور، والسادسة لصلاحيات حكومات الولايات، والسابعة لشروط المصادقة على الدستور<sup>(١٤)</sup>.

ما ان تسلم الكونغرس المؤقت المسودة حتى بدأ بمناقشتها، وتألف من خمسين عضوا تم انتخابهم من قبل المجالس التشريعية للولايات السبع حسب حجم تمثيلها السابق في كونغرس الولايات المتحدة الامريكية، عشرة من ولاية جورجيا، وتسعة من ولاية الاباما، وثمانية من ولاية كارولينا الجنوبية، وسبعة من ولاية مسيسيبي، وسبعة من ولاية لويزيانا،

واللامركزية التي يتمتع بها الاتحاد الجديد، اما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية عندما ذكرت المادة الاولى ان الكونغرس الكونغرسالي المؤقت سيكون هيئة احادية المجلس يتم التصويت فيه من قبل الولايات بواقع صوت لكل ولاية، وحذفت بذلك كل الفقرات المتعلقة بصلاحيات مجلسي النواب والشيوخ الواردة في المادة الاولى من دستور الولايات المتحدة الامريكية، اما فيما يتعلق بشؤون السلطة التنفيذية في المادة الثانية، فقد جاء الاختلاف بان الرئيس ونائبه يتم انتخابهم بالاقتراع من قبل هذا المؤتمر على ان تكون لكل ولاية صوت واحد فقط، ، بينما لم يأت بأية تشريعات جديدة او مختلفة تتعلق بقضية العبودية سوى انه اشار بشكل صريح الى العبيد باسم « عبيد » او « زنوج » او « أفارقة » وليس كما ورد ذكرهم في دستور الولايات المتحدة الامريكية باسم « اشخاص اخرين » او « شخص محتجز للخدمة في ولاية ما»<sup>(٨)</sup>.

مسودة الدستور:

بعد ان تم اعتماد الدستور المؤقت من قبل المؤتمر، تقرر في جلسة ٩ شباط تشكيل لجنة لصياغة دستور دائم للبلاد، تألفت من اثناعشر عضوا بواقع عضوين من كل ولاية<sup>(٩)</sup>، وانيطت مهمة رئاستها الى احد ابرز المتطرفين لقضية العبودية، ومن اهم الشخصيات التي اسهمت في تحقيق الانفصال، وهو روبرت بارنويل ريت Robert Barnwell Rhett<sup>(١٠)</sup> من ولاية كارولينا الجنوبية<sup>(١١)</sup>.

وبما ان المؤتمر قرر ان يمنح نفسه شرعية البقاء

دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

الايدلوجية الأنجلو \_ امريكية في السيادة الشعبية  
مع نظرية سيادة الولايات التي كان الجنوب يؤمن  
بها، ومنحوا للولايات طابعا سياديا مستقلا، بدلا  
من انتهاج الاسس الدستورية التقليدية ومنح السيادة  
للدولة، وحاولوا التعبير عن فكرة مفادها ان الحكومة  
التي سينتجها هذا الاتحاد الجديد سوف لن تكن  
هيئة سياسية موحدة تذوب في بوتقتها الولايات،  
وانما ستكون بمثابة هيئة سياسية تنسيقية مكونة من  
الولايات المؤلفة لها<sup>(١٩)</sup>.

فضلا عن ذلك، حذفت عبارة « ونضع اسس  
الدفاع المشترك، ونزيد من الرفاهية العامة»، التي  
وردت في ديباجة الدستور الامريكي، بسبب تفسيرها  
من وجهة نظر واضعي الدستور الكونفدرالي بانها  
تسعى بشكل غير لائق لتوفير الأساس المنطقي  
للسياسة الموجهة مركزيا والمرتبطة بالتحسينات  
الداخلية والتعريفات الوقائية، التي عارضها العديد  
من الجنوبيين بدءا من عشرينيات القرن التاسع عشر  
حتى الانفصال<sup>(٢٠)</sup>، وتم استبدال عبارة « لكي  
نؤلف اتحادا اكثر رسوخا»، بعبارة « لكي نشكل  
حكومة اتحادية دائمة»، التي تعني ضمنا ان الولايات  
وان منحت صلاحيات واسعة وشخصية سيادية  
مستقلة، الا انها لا تملك الحق في الانفصال، بينما تم  
اضافة عبارة « بمناشدة عون الله سبحانه وتعالى» التي  
عكست صورة الثقافة الدينية البروتستانتية السائدة في  
القرن التاسع عشر التي كانت تسيطر آنذاك على عقول

وثلاثة من ولاية فلوريدا، وسبعة من تكساس<sup>(١٥)</sup>،  
وتقرر الاستمرار في النظام الداخلي الذي انتهج في  
المؤتمر التأسيسي بان يكون التصويت على بنود بواقع  
صوت واحد لكل ولاية<sup>(١٦)</sup>.

ديباجة الدستور:

بدأ النقاش اولا حول الديباجة الذي شهد اضافة  
بعض التعديلات عليها من خلال تنسيق النص لتصبح  
مختلفة بعض الشيء عن ديباجة الدستور الامريكي،  
ونصت على « نحن، شعب الولايات الكونفدرالية  
الامريكية، التي تتمتع كل منها بشخصية سيادية  
مستقلة، لكي نشكل حكومة اتحادية دائمة، ولكي  
نقيم العدالة، ونضمن الاستقرار الداخلي، ونصون  
نعمة الحرية لأنفسنا وللأجيال القادمة، وبمناشدة  
عون الله سبحانه وتعالى ورعايته، نضع ونقيم هذا  
الدستور للولايات المتحدة الامريكية»<sup>(١٧)</sup>.

كان واضعو الدستور يهدفون من خلال هذه  
الديباجة الى انشاء اتحاد من ولايات تكون ذات  
سيادة، والتأكيد على شخصيتها المستقلة من جهة،  
وعدم الابتعاد عن الاطر العامة للدستور الامريكي  
من جهة اخرى، ولذلك شكل الرنين الأيديولوجي  
لعبارة «نحن شعب الولايات الكونفدرالية الامريكية  
» عقدة اتصال تقليدية مهمة بين الدستور الامريكي  
ووريثه الكونفدرالي<sup>(١٨)</sup>، بينما وضعوا عبارة « التي  
تتمتع كل منها بشخصية مستقلة»، وبالتالي خلقوا  
المزيد من الغموض بين العبارتين المتتاليتين اللتين  
افتتحت بهما الديباجة، بسبب انهم حاولوا خلط



أ.م.د. حيدر شاکر خمیس

صانعو الدستور<sup>(٢١)</sup>.

السلطات الحكومية في الدستور الكونفدرالي

أ- السلطة التشريعية:

تتبع المادة الأولى في مسودة الدستور الكونفدرالي نظيرتها في دستور الولايات المتحدة الأمريكية، إذ نصت على تشكيل السلطة التشريعية من مجلسين، مجلس النواب الذي يكون التمثيل فيه حسب الكثافة السكانية لكل ولاية، ومجلس الشيوخ الذي يكون فيه التمثيل متساويا بواقع عضوين لكل ولاية، كما أن شروط الترشيح للمجلسين ومدة العضوية فيها لم تخضع للمناقشة، إذ حدد الحد الأدنى للترشيح لمجلس الشيوخ بـ ٣٠ سنة، ومدة عضويته بـ ٦ سنوات و الحد الأدنى للترشيح لمجلس النواب بـ ٢٥ سنة، ومدة عضويته سنتين<sup>(٢٢)</sup>.

كان الجدال الأول الذي حدث في المؤتمر الدستوري حول البند الثالث من الفقرة الثانية التي جاءت في المسودة على غرار ما ورد في الدستور الأمريكي، ونصت على إضافة ثلاثة أحماس عدد العبيد مع عدد السكان في كل ولاية في احتساب مقاعد مجلس النواب، واقترح لورانس كيت Laurence Keitt<sup>(٢٣)</sup> من كارولينا الجنوبية في جلسة ١ آذار إضافة جميع عدد العبيد، وكان هذا الاقتراح يهدف إلى تعزيز مكانة ولايته التي تمتلك العدد الأكبر من العبيد في مجلس النواب وتم تمرير المقترح بأغلبية ٤-٣، وذلك بموافقة كارولينا الجنوبية وفلوريدا ولوزيانا وميسيسيبي، إلا أن تغير موقف ميسيسيبي استعاد

قاعدة الثلاثة أحماس، ولكن مع اختلاف الصياغة، فبينما تجنب الدستور الأمريكي الإشارة إلى العبيد واختار عبارة مهذبة بوصفهم له « اشخاص آخرون »، لم يجد الدستور الكونفدرالي حرجا من تسميتهم بـ « العبيد »<sup>(٢٤)</sup>، بينما تم التصويت بالإجماع وبدون جدال بشأن تحديد ٥٠ الف نسمة لكل مقعد في مجلس النواب بدلا من ٣٠ الف نسمة في دستور الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٢٥)</sup>.

جاء الاختلاف الآخر فيما يخص السلطة التشريعية في البند الثاني من الفقرة السادسة، عندما اقترح روبرت تومبس Robert Tombs<sup>(٢٦)</sup> من ولاية جورجيا في جلسة ٤ آذار إضافة عبارة « غير أن للكونغرس، بمقتضى قانون يصدره، أن يمنح المسؤول الرئيسي في كل الأجهزة التنفيذية مقعدا في أي من مجلسيه لمناقشة أي إجراء يتعلق بالإدارة التي يرأسها »<sup>(٢٧)</sup>، وتمت الموافقة على الاقتراح بالإجماع، وكان هذا الاقتراح مدعوم من بعض المندوبين ممن تأثروا بالنظام البرلماني البريطاني، وفي مقدمتهم الكسندر ستيفنز Alexander Stephens<sup>(٢٨)</sup> من ولاية جورجيا، لاعتقادهم أن وجود الوزراء في الكونغرس من شأنه تحسين سبل التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فيما كان البعض مترددين كونه يسهم في إضعاف عملية الفصل بين السلطات التي تعد من أبرز سمات النظم السياسية الديمقراطية<sup>(٢٩)</sup>.

الفقرة السابعة من المادة الأولى شهدت تغييرا آخر، إذ على الرغم من أنها تتبع دستور الوطن



دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

عبارة « لا يجوز للكونغرس منح اي هبة من الخزانة،  
او فرض رسوم او ضرائب على الواردات من الدول  
الاجنبية بغية تشجيع او تعزيز اي فرع من الصناعة  
»<sup>(٣٤)</sup>، وتمت الموافقة على الاقتراح بأغلبية ٥-٢ بعد  
رفضه من جورجيا ولوزيانا فقط<sup>(٣٥)</sup>.

وفي البند الثالث من الفقرة الثامنة اضيفت عبارة  
« لا يمكن تفويض اي سلطة للكونغرس لتخصيص  
اموال للقيام باي تحسينات داخلية لتسهيل عملية  
التجارة، باستثناء توفير الاضاءة اللازمة والمنازل  
وعوامات ارشادات السفن وغيرها من العوامل  
المساعدة على الملاحة في السواحل، وتطوير الموانئ،  
وازالة العوائق لتسهيل الملاحة النهرية، وفي كل  
الحالات تفرض الرسوم على المستفيدين من هذه  
التسهيلات الملاحية، وربما يكون من الضروري دفع  
التكاليف والنفقات الخاصة بها »<sup>(٣٦)</sup>، وتم التصويت  
في جلسة ٤ اذار على البند بأغلبية ٤-٣، بموافقة  
جورجيا فلوريدا والاباما وتكساس<sup>(٣٧)</sup>.

ان هذه الاضافة التي اصبحت تعرف بـ « بند  
التحسينات الداخلية »، لم تكن موجودة في الدستور  
المؤقت، وقد اقترحها رئيس الكونغرس هويل كوب  
Howell Cobb<sup>(٣٨)</sup> على لجنة صياغة الدستور،  
وكان الدافع الاساسي لهذه الاضافة هو تجنب الفساد  
السياسي والاسراف في النفقات، وتأکید المعارضة  
الجنوبية الطويلة للتحسينات الداخلية التي كانت  
تنفق عليها حكومة الولايات المتحدة الامريكية  
بموجب بند الرفاهية الوارد في ديباجة دستورها<sup>(٣٩)</sup>.

الام في تحديد موافقة ثلثي مجلسي النواب والشيوخ  
لتجاوز اعتراض الرئيس على اي مشروع يقدم له،  
الا ان روبرت هاردي سميث<sup>(٤٠)</sup> Robert Hardy  
(Smith) من ولاية الاباما تقدم باقتراح في جلسة ٤  
اذار نص على اضافة تمنح الرئيس حق الموافقة على  
بعض المخصصات ورفض البعض الاخر في نفس  
مشروع القانون حتى وان حصلت على اغلبية الثلثين  
في كلا المجلسين<sup>(٤١)</sup>، وكان الهدف الرئيسي من هذه  
الاضافة هو منع المنفعة التي يتحصل عليها اصحاب  
الاعتمادات الذين لم يكن من الممكن رفضهم وترك  
البرامج الحكومية الاساسية من دون تمويل، واصبح  
هذا البند الذي عرف بـ « حق النقض الرئاسي »  
من اهم الابتكارات التي ادخلت الى الدستور  
الكونفدرالي<sup>(٤٢)</sup>.

ان من اكثر المواضيع التي كان يترقب مناقشتها  
المؤتمريين في المسودة، هي تحديد العلاقة التشريعية  
بين الكونغرس وحكومات الولايات، وحجم  
الصلاحيات الاضافية التي سيمنحها الدستور  
للولايات، وجاء معظمها في الفقرات الثلاث الاخيرة  
من المادة الاولى، وكانت اولي التغييرات في البند الاول  
من الفقرة الثامنة التي تتعلق بصلاحيات الكونغرس  
حذف عبارة « تحقيق الرفاهية العامة » الواردة في  
الدستور الامريكي تأكيداً على حذفها من الديباجة،  
وبناء على اقتراح من تشارلس كونارد Charles  
Conard<sup>(٤٣)</sup> من ولاية لوزيانا يهدف الى تحجيم  
صلاحيات الكونغرس تجاه الولايات تم اضافة





المکاسب، وانما ارادوا تحقیق اکثر من ذلك مبررین موقفهم بان هذه الدولة تأسست وفق مبدأ التفوق الابيض، ولذلك اندلع جدل کبیر في جلسة ٥ اذار عندما تقدم روبرت ریت من کارولینا الجنوبية ودونکان کینر Duncan Kenner<sup>(٤٣)</sup> من ولاية لوزيانا بمشروع تعديل على المسودة ينص على بند اضافي يحظر على حكومات الولايات الكونفدرالية القيام بإلغاء العبودية بشكل منفرد، وبرروا هذا التعديل بأنه سيسهم في قطع دابر اية فتنة قادمة، لان الغاء العبودية في ولاية واحدة ممکن ان یزعزع استقرار الدولة ويشعل الصراع من جديد حول قضية العبودية مثلما فعل في الولايات المتحدة<sup>(٤٤)</sup>، وتسببت الاختلافات في وجهات النظر الى تأجيل التصويت على هذا التعديل حتى الجلسة الاخيرة من المؤتمر في ٩ اذار، عندما سحب کینر وريت مقترحيهما لعدم جدواه بسبب عدم وجود بند في الدستور يمنع انضمام الولايات الحرة الى الولايات الكونفدرالية<sup>(٤٥)</sup>، فتقدم وليم باري<sup>(٤٦)</sup> William Barry من ولاية ميسيسيبي بتعديل على المسودة ينص على شرط موافقة جميع الولايات في حال ارادت احدى الولايات الغاء العبودية في اراضيها، وبعد التصويت عليه لم يمرر بعد ان وافقت عليه ثلاث ولايات هي کارولینا الجنوبية وتكساس وفلوريدا ورفضته ثلاث ولايات هي ميسيسيبي وجورجيا والاباما، بينما انقسم وفد لوزيانا الى ثلاث اعضاء معه ومثلهم ضده<sup>(٤٧)</sup>.

واستحدثت الدستور الكونفدرالي بندا جديدا

اما فيما يخص قضية العبودية، ففي البند الاول تتبع الدستور الامريكي في بند حظر استقدام العبيد من خارج الولايات الكونفدرالية، الا انه استثنى من ذلك بشكل صريح العبيد القادمين الولايات والاقاليم التابعة للولايات المتحدة الامريكية، واستحدثت الدستور البند الثاني الذي نص على « للكونغرس ايضا سلطة منع جلب العبيد من اي ولاية ليست عضوا او اقليم يخرج عن نطاق هذا النظام الكونفدرالي<sup>(٤٨)</sup>».

كان لمسالة حظر جلب العبيد معارضة شعبية كبيرة في معظم الولايات الكونفدرالية، لاسيما من المتطرفين للعبودية، لكن يبدو ان لجنة الاثني عشر التي وضعت مسودة الدستور كانت تعتقد ان هذا البند ضروري لطمأنة الدول الاوربية الكبرى على ان الدولة الجديدة لن تكن موطناً لكل عبيد العالم، وبالتالي سيسهم في دفعها للاعتراف الدبلوماسي بها<sup>(٤٩)</sup>.

وفي البند الرابع من الفقرة ذاتها قام واضعو مسودة الدستور الكونفدرالي بوضع عبارة تنهي كل الجدل حول قضية العبودية التي اثير حولها الكثير من الجدل وكانت سببا رئيسا في انفصال الجنوب، ووفر هذا البند بشكل لا شك فيه اقصى درجات الحماية والدعم للعبودية عندما نصت على « لا يجوز للكونغرس امرار اي قانون يحظر او يقيد من حق ملكية العبيد من الزوج<sup>(٥٠)</sup>».

لم يقتنع المدافعین عن نظام العبودية بهذه

دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

ب\_ السلطة التنفيذية:

مثل نظيرتها في دستور الولايات المتحدة، تناولت  
المادة الثانية للدستور الكونفدرالية السلطة التنفيذية،  
لكن الجدل حولها في مونتغومري لم يكن كبيرا كما كان  
في فيلاديلفيا التي تم فيها سن الدستور الامريكي  
عام ١٧٨٧، اذ يبدو ان المشرعين الكونفدراليين  
كانوا مقتنعين الى حد بعيد بما جاء به الاخير في هذا  
الشأن، ففي موضوع اختيار الرئيس كان العديد من  
اعضاء الكونغرس المؤقت راغبين في التخلي عن ما  
يسمى « الهيئة الانتخابية Electoral College »<sup>(٥١)</sup>،  
والبحث عن طريقة جديدة لذلك، لكن لجنة الاثنا  
عشر لم تتمكن من الوصول الى حل مقبول يرضي  
جميع الولايات، ولذلك اتفق اعضائها على الخضوع  
للمنطق وادخال التعديل الثاني عشر لدستور  
الولايات المتحدة الامريكية الصادر في عام ١٨٠٤ في  
البند ٢، ٣، ٤ من الفقرة الاولى في المادة الثانية لمسودة  
الدستور الكونفدرالي، وتم فيها تحديد دور وعمل  
الناخبين في الهيئة الانتخابية بصورة تفصيلية.<sup>(٥٢)</sup>

اما في موضوع مدة الرئاسة، فقد حددتها مسودة  
الدستور بست سنوات ومقترحات لتمديدتها الى سبع  
او ثمان، مع حظر الترشيح لدورتين متتاليتين، واقترح  
كريسوفر ميمنجر Christopher Memminger  
من ولاية كارولينا الجنوبية في جلسة ٦ اذار تعديلها  
الى سبع سنوات لكن اقتراحه فشل بتساوي الاصوات  
٣-٣، بعد رفضه من قبل لويزيانا وميسيسيبي  
وكارولينا الجنوبية وانقسام اصوات فلوريدا حوله

هو التاسع في الفقرة التاسعة، تم التصويت عليه  
بالإجماع، وكان يراد منه الحد من الهدر في النفقات  
من قبل الحكومة الكونفدرالية، ونص على « لا  
يجوز للكونغرس تخصيص اية اموال من الخزانة  
الا بموافقة ثلثي الاعضاء في كل من مجلسيه من  
خلال التصويت بنعم او لا، ما لم يكن قد طلب  
احد رؤساء الادارات المختلفة تخصيص مبلغ معين  
وقدم الطلب الى الكونغرس من خلال الرئيس،  
او ان يكون التخصيص لغرض تسديد النفقات او  
مواجهة حالات الطوارئ او لتسديد ما على الولايات  
الكونفدرالية من الاستحقاقات، وكذلك النفقات  
التي تقرها احدى المحاكم بغرض تقصي الحقائق عن  
الادعاءات او المستحقات على الحكومة، والتي يصبح  
لزاما على الكونغرس في مثل هذه الحالات تخصيصها  
»<sup>(٥٨)</sup>.

لم يكتف واضعو الدستور الكونفدرالي بتقليد  
المادة الاولى لدستور الولايات المتحدة الامريكية،  
بل ادخلوا التعديلات الثمان الاولى من «لائحة  
الحقوق» التي صدرت في عام ١٧٩١ وتضمنت  
عشرة تعديلات للأخير<sup>(٥٩)</sup>، تباعا وبشكل حرفي في  
الفقرة التاسعة من المادة الاولى، بينما طبقت الفقرة  
العاشرة نظيرتها في الدستور الامريكي، في شروط  
عقد الولايات للمعاهدات، الا في اضافة طفيفة على  
البند الثالث منها، عندما سمحت لحكومات الولاية  
عقد المعاهدات فيما بينها في حالة وجود نهر فاصل  
بينهما بغية تحسين ظروف الملاحه فيه.<sup>(٥٠)</sup>

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ

تَقْدِيرٌ عَنِ عِلْمِيَّةِ التَّحْقِيقِ لِلبَّحْثَاتِ

كَلِمَاتُ الْعِلْمِ لِلْبَّحْثَاتِ



التنفيذية، وكذلك جميع الاشخاص العاملين في السلك الدبلوماسي، واي من موظفي الخدمة المدنية في الادارات التنفيذية عندما لم يعد هناك ثمة ضرورة لمناصبهم، او في حالة التدليس او عدم القدرة والكفاءة، او سوء الادارة والاهمال، واذا ما حدث هذا العزل او الابعاد عن المنصب يجب ابلاغ الامر الى مجلس الشيوخ مرفقا به الاسباب التي ادت اليه <sup>(٥٨)</sup>.

اما صلاحيات الرئيس العسكرية، فلم يطرأ اي تغيير عن ما جاء به الدستور الامريكي، اذ احتفظ الرئيس بمنصب القائد العام للقوات المسلحة على الرغم من ان كريستوفر ميمنجر كان يعتقد بضرورة اناطة المنصب الى قائد عسكري محترف يكون تحت اشراف الرئيس <sup>(٥٩)</sup>، لكن يبدو ان هذا ان الرأي لم تقتنع به لجنة الاثنا عشرة لذلك لم يتم طرحه في المؤتمر الدستوري، بينما كان لجون ريغان John Reagan <sup>(٦٠)</sup> من ولاية تكساس اقتراح في جلسة ٥ اذار نص على منح الحق للرئيس استخدام القوات البرية والبحرية خارج البلاد خلال عطلة الكونغرس، لكن هذا الاقتراح تم رفضه بالإجماع <sup>(٦١)</sup>.

#### جـ\_ السلطة القضائية:

على غرار ما حدث في مؤتمر اعداد دستور الولايات المتحدة الامريكية فيلاديلفيا عام ١٧٨٧، لم يشهد مؤتمر الدستور الكونفدرالي في مونتغمري جدالا طويلا، ولم يعره المندوبين اهتماما كبيرا، وكانت الغاية من ذلك المجال امام الكونغرس المنتخب لتحديد السلطات القضائية بشكل مفصل من خلال

بواقع صوت لكل جانب، بينما اقترح وليم بويز William Boyce <sup>(٥٤)</sup> من كارولينا الجنوبية في ذات الجلسة حظر الترشيح للرئاسة نهائيا بدلا من دورتين متتاليتين، وتم تمرير الاقتراح بأغلبية ٦-١ بعد موافقة كارولينا الجنوبية وميسيسيبي وفلوريدا وتكساس والاباما ولوزيانا، ورفض جورجيا <sup>(٥٥)</sup>.

اما فيما يتعلق بشروط المرشح للرئاسة، فقد نص البند السابع من الفقرة الاولى للمادة الثانية على « لا يحق لاي شخص فيها عدا المواطن المولود في الولايات الكونفدرالية، او الشخص الذي اصبح مواطنا لهذه الولايات في وقت الموافقة على هذا الدستور، او الذي يكون قد ولد في الولايات الكونفدرالية قبل ٢٠ كانون الاول ١٨٦٠، ان يكون مؤهلا لشغل منصب الرئاسة، كما انه لن يكون صالحا لهذا المنصب اي شخص لم يبلغ من العمر خمسة وثلاثين عاما، وما لم يكن مقيما لمدة اربعة عشر عاما داخل نطاق الولايات الكونفدرالية وقت انتخابه <sup>(٥٦)</sup>»، وكانت الغاية من هذا البند هو تشجيع السياسيين المعروفين من ذوي الخبرة والكفاءة في الولايات الوسطى التي كانت لاتزال لم تفصل عن الولايات المتحدة للانضمام الى الولايات الكونفدرالية <sup>(٥٧)</sup>.

اما فيما يتعلق بصلاحيات الرئيس، فقد جاء في مسودة الدستور بند جديد اخر يعزز من مكانة السلطة التنفيذية، هو الثالث في الفقرة الثانية من المادة الثانية تم تمريره بالإجماع في جلسة ٧ اذار ونص على « يحق للرئيس عزل المسؤولين في اي من الادارات

دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

والولايات والاقليم، وبرز ما يلاحظ فيها ان التغييرات التي طرأت عليها كانت تهدف الى توفير اقصى درجات الحماية لنظام العبودية، وجاءت اولى الاضافات على الفقرة الثانية التي نصت في المسودة « لمواطني كل ولاية الحق في جميع الامتيازات والحقوق والحصانات الممنوحة للمواطنين في الولايات المختلفة»<sup>(٦٧)</sup>، ففي جلسة ٧ اذار اقترح ستيفن هال Stephen Hale<sup>(٦٨)</sup> من ولاية الاباما ادراج العبارة التالية « كما ان لهم حق الانتقال والاقامة في اي ولاية من الولايات المتعاهدة مع عبيدهم وممتلكاتهم الاخرى دون ان يقيد حقهم في ملكية هؤلاء العبيد بأية صورة من الصور»<sup>(٦٩)</sup>، وتم تمرير الاقتراح بالإجماع، وكانت هذه الاضافة تهدف الى حسم الجدل حول مسألة تنقل العبيد بين الولايات التي شهدت جدل واسع سابقا وكانت احدى الاسباب المهمة للانفصال<sup>(٧٠)</sup>.

القضية الاكثر جدلا في المادة الرابعة، كانت حول الفقرة الثالثة التي تنضم شروط انضمام ولايات جديدة الى الولايات الكونفدرالية، اذ حاول وفد ولاية كارولينا الجنوبية ادراج شرط يمنع انضمام اي ولاية حرة، وكانوا اعضاءه مصرين على ذلك اذ ذكر روبرت ريت « اننا لو سمحنا بذلك سنعيد بسداجة تجربة خاطئة عشناها للتو جميعا، اذ ستصبح الكونفدرالية نصفها ولايات عبيد ونصفها الاخر ولايات حرة، وحتما ستكرر النزاع من جديد بينها، وسنحتاج الى انفصال جديد ودستور جديد »<sup>(٧١)</sup>،

قانون خاص بها<sup>(٦٦)</sup>، ولذلك اکتفوا بنسخ المادة الثالثة من دستور الولايات المتحدة الامريكية حرفيا، مع اضافة مقتضبة لمضمون التعديل الحادي عشر للأخير الصادر في عام ١٧٩٨ الذي نص على « لن تفسر السلطة القضائية للولايات المتحدة على نحو يجعلها تتسع لأي دعوى خاصة بالقانون او العدل بدئت او رفعت ضد احدى الولايات بواسطة مواطني ولاية اخرى، او بواسطة مواطني او رعايا دولة اجنبية»<sup>(٦٣)</sup>، الى الفقرة الثانية بعبارة « لا يجوز مقاضاة اي ولاية من قبل مواطني او رعايا دولة اجنبية»<sup>(٦٤)</sup>، وتم التصويت عليها بالإجماع في جلسة ٧ اذار<sup>(٦٥)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك، لم تخل جلسات المؤتمر من بعض الاقتراحات التي لم تر النور، ففي جلسة ٧ اذار تقدم كريستوفر ميمنجر من ولاية كارولينا الجنوبية بمشروع اضافة على البند الثاني من الفقرة الثانية ينص على ان ميزة استئناف القضايا للمحكمة الكونفدرالية العليا يجب ان لا يشمل اي قضية نالت حكما نهائيا في اي محكمة من المحاكم للولايات، لكن هذا الاقتراح لم يمرر بعد ان تساوت الكفة حوله بموافقة ثلاث ولايات هي لويزيانا و كارولينا الجنوبية وتكساس ورفض ثلاث ولايات هي مسيسيبي وجورجيا والاباما، بينما انقسم وفد فلوريدا حوله بواقع صوت لكل جانب<sup>(٦٦)</sup>.

د\_ السلطة الكونفدرالية:

كما هو الحال في دستور الولايات المتحدة الامريكية، نظمت المادة الرابعة العلاقة بين الدولة



حمية مستقبل العبودية، وتجنب اية مشكلة قد تنتج لاحقا حول هذا الموضوع، مستفيدين من التجارب السابقة التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية<sup>(٨٠)</sup>، ولذلك استحدثت مسودة الدستور الكونغفدرالي بندا جديدا هو الثالث في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة، وتمت الموافقة عليها في جلسة ٨ اذار، تضمن تفويض الكونغرس للتشريع في الاراضي المكتسبة، والسماح لسكانها بتشكيل ولايات والسعي للانضمام الى الكونغفدرالية، وتقديم الضمانات القانونية الصريحة في الحفاظ على نظام العبودية فيها، ونص على « للكونغرس سلطة تشريع وتنظيم الحكم في الاقاليم الجديدة التي قد تستحوذ عليها الولايات الكونغفدرالية، والتي تقع خارج حدود الولايات المختلفة، وله ان يسمح لسكان هذه الاقاليم في الوقت والطريقة التي يجدها القانون ان ينشوا ولايات تقبل في هذا النظام الكونغفدرالي، وفي كل من هذه الاقاليم فان على الكونغرس والحكومات القائمة فيها الاعتراف بعبودية الزوج على النحو الذي هو عليه الان في الولايات الكونغفدرالية وحماية هذا النظام، ويحق لسكان الولايات الكونغفدرالية والاقاليم المختلفة ان يأخذوا الى هذه الاقاليم اية عبيد يمتلكونها»<sup>(٨١)</sup>.

وتناولت المادة الخامسة طرق تعديل الدستور بشكل مختلف لما جاء في دستور الولايات المتحدة، اذ انها منحت الكونغرس صلاحية عقد مؤتمر دستوري للنظر في اية تعديل دستوري في حال طلب

بينما كان لهذا التوجه العديد من معارضين سيما في وفد جورجيا ابرزهم الكسندر ستيفنز وروبرت تومبس، الذين كانوا يشعرون بالقلق من ان ادراج هذا البند سيحد من قدرة الكونغفدرالية على اجتذاب ولايات جديدة، لا سيما الولايات الوسطى الثمان<sup>(٧٢)</sup> التي تسمح بنظام العبودية<sup>(٧٣)</sup>.

لم تنني هذه المعارضة وفد ولاية كارولينا الجنوبية من المضي قدما في السعي لتحقيق هذا الشرط، فتقدم مندوبها وليم بورتشير ميلز William Porcher Miles<sup>(٧٤)</sup> في جلسة ٨ اذار باقتراح ينص على « لا يجوز قبول اي ولاية تنكر في دستورها او قوانينها حق امتلاك العبيد من العرق الافريقي، او لا تحمي هذه الممتلكات بالكامل من خلال تشريع قانوني»<sup>(٧٥)</sup>، لكن هذا الاقتراح لم ير النور بأغلبية ٤-٢، بعد موافقة كارولينا الجنوبية وفلوريدا ورفض ميسيسيبي والاباما وتكساس ولوزيانا، فيما انقسم وفد ولاية جورجيا حوله بواقع خمسة اعضاء مع كل جانب<sup>(٧٦)</sup>.

وفي نهاية المطاف تم حسم الخلاف بتبني اقتراح توفريقي مشترك تقدم به توماس ويذيرس Thomas Withers<sup>(٧٧)</sup> من ولاية كارولينا الجنوبية وجون شورتر John Shorter<sup>(٧٨)</sup> من ولاية الاباما في جلسة ٨ اذار يتضمن شرط موافقة ثلثي الاصوات في كل من مجلسي النواب والشيوخ، على ان يكون التصويت في مجلس الشيوخ بأصوات الولايات، وتمت الموافقة عليه بالإجماع<sup>(٧٩)</sup>.

كان مشروع الدستور الكونغفدرالي يحاولون

دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

الانسحاب من الكونفدرالية في حال ارتأت ذلك  
من خلال مجلسها التشريعي، وهو ما يعرف بمبدأ «  
البطلان» الذي كان جزءاً من «الافكار الكالهنونية»<sup>(٨٥)</sup>  
التي ظهرت في الجنوب منذ عشرينات القرن التاسع  
عشر، وتم تبنيها والترويج لها من قبل ساسة الجنوب  
ولقيت صدى واسع بين سكانه قبل الانفصال، اذ ان  
جلسات المؤتمر الدستوري لم تشهد اية مناقشة حوله  
بشكل صريح ذلك، بل على العكس من ذلك كانت  
هناك محاولات لتحريمه، ففي جلسة ٦ اذار، وردا  
على اقتراح كريسوفر ميمنجر منح الحق لأي ولاية  
ان تطلب سحب الحماية العسكرية الكونفدرالية في  
اراضها في حال طلب مجلسها التشريعي ذلك، الذي  
تم رفضه بأغلبية ٦-١ بعد ان صوت له كارولينا  
الجنوبية فقط، اقترح زميله وليم بوز ادراج بند  
دستوري يرفض بشكل صريح مبدأ البطلان ويمنع  
الولايات من اي حق في الانفصال، لكن المقترح تم  
رفضه ايضا بأغلبية ٦-١ بعد ان وافقت عليه كارولينا  
الجنوبية فقط، ويعدان هذين الاقتراحين مثال على  
الانقسام الحاد وسوء التنسيق الذي كان يعاني منه وفد  
كارولينا الجنوبية في المؤتمر<sup>(٨٦)</sup>.

المصادقة على الدستور:

نصت المادة السابعة من الدستور الكونفدرالي  
على « تكفي مصادقة خمس ولايات لإقامة هذا  
الدستور بين الولايات التي تقره »<sup>(٨٧)</sup>، اي بما يعني  
ثلاثي عدد الولايات الكونفدرالية السبع، وهي  
مادة مستوحاة ايضا من نظيرتها في دستور الولايات

ثلاث ولايات ذلك، و اشترطت موافقة المجالس  
التشريعية في ثلثي عدد الولايات عليه كي يصبح  
نافذا، واستبعدت اي حق للكونغرس بينما منح  
دستور الولايات المتحدة الكونغرس حق تعديل  
الدستور في حالة طلب ثلثي عدد الاعضاء في كل من  
مجلسيه لذلك، واشترط موافقة ثلاث ارباع المجالس  
التشريعية في الولايات للمصادقة على اية تعديل  
دستوري، وتمت الموافقة على هذه المادة في جلسة  
٨ اذار كما جاءت في مسودة الدستور الكونفدرالي  
بالإجماع وبلا اية اقتراحات<sup>(٨٢)</sup>.

اما المادة السادسة، فقد تم توسيعها قياسا الى  
نظيرتها في دستور الولايات المتحدة الامريكية، غير  
انها لم تأت بإحكام مختلفة عنها، اذ استحدثت الفقرة  
الاولى التي منحت الشرعية للحكومة المؤقتة، نصت  
على « تعتبر الحكومة التي قامت بمقتضى هذا الدستور  
الورثة الشرعية للحكومة الانتقالية للولايات  
الكونفدرالية الامريكية، وعليه، فان كل القوانين التي  
اصدرتها الحكومة الانتقالية تعتبر سارية المفعول الى ان  
يتم تغييرها وتعديلها، كما يضل كل المسؤولين المعيّنين  
من قبلها في مناصبهم الى ان يتم تعيين من يخلفهم، او  
تلغى مناصبهم »<sup>(٨٣)</sup>، بينما تم ادراج التعديدين التاسع  
والعاشر للدستور الامريكي، اللذين وردا في لائحة  
الحقوق الصادرة في عام ١٧٩١، بنسخها حرفيا في  
الفقرتين الخامسة والسادسة من هذه المادة<sup>(٨٤)</sup>.

ان ابرز ما يلاحظ على الدستور الكونفدرالي هو  
خلوه من اي بند يشير الى منح الولايات صلاحية



عن اداء وفدهم في مؤتمر مونتغومري وقدرته على كبح جماح الراديكاليين من خلال صياغة دستور محافظ بعيد عن التطرف، وفي ٢١ اذار صادق مؤتمر ولاية لوزيانا على الدستور بأغلبية ٩٤-١٠، بعد بعض المناورات السياسية القليلة التي قام بها المتطرفين من انصار العبودية، ثم سار مؤتمر ولاية تكساس على النهج ذاته ومرر الدستور في ٢٣ اذار من دون اية نقاشات جادة بأغلبية ١٢٦-٢، بعد ان هزم مقترح طرح الدستور للتصويت الشعبي بأغلبية ٩٣-٣٢، وفي ٢٩ اذار اصيحت ميسيسيبي الولاية الخامسة التي تصادق على الدستور بأغلبية ٧٨-٧، لينال بذلك ثقة الشعب ويعبر الى ضفة النجاح على ان يصبح نافذا ويتم البدء بالعمل به في ١٨ شباط ١٨٦٢<sup>(٩١)</sup>، اي بعد مرور عام تنصيب الرئيس، وهو موعد نهاية الدستور المؤقت، وبذلك اكتملت عملية المصادقة على الدستور في مدة ثمانية عشرة يوما فقط، وهي مدة قصيرة اذا ما قورنت بالمدة التي استغرقتها نجاح المصادقة على نظيره الاميركي<sup>(٩٢)</sup>.

اما في ولاية كارولينا الجنوبية التي كانت معقل الانفصال والانفصاليين، وذات النسبة الاكبر من الساسة الراديكاليين، فقد واجهت المصادقة صعوبة متوقعة هناك، وكانت الولاية الوحيدة التي نوقش فيها تصديق الدستور بجدية واحتاج ثمانية ايام من المناقشات لتميريه، وكان ذلك متوقعا بسبب اخفاق وفدها في مونتغومري في تمرير كل المقترحات التي كان يرغب المؤتمر فيها، فعندما عقد في ٢٥ اذار رفض

المتحدة الامريكية مع الاخذ بالاعتبار الفارق العددي للولايات بين الدولتين<sup>(٨٨)</sup>.

اختتم المؤتمر الدستوري في ٩ اذار ١٨٦١، وتمت كتابة الدستور على مخطوطة كبيرة والتوقيع عليها من قبل جميع الاعضاء الخمسون للكونغرس المؤقت في ١١ اذار<sup>(٨٩)</sup>، وقام رئيسه هويل كوب بإرسال نسخ منه الى المجالس التشريعية للولايات من اجل مناقشته وابداء رايها فيه، واتضح منذ البداية ان عملية المصادقة على الدستور في معظم الولايات ستكون شكلية، لا سيما بعد نجاح مؤتمر مونتغومري الذي سادته اجواء الوثام السياسي، وخلوه من الخلافات الشخصية التي من الممكن ان تؤدي الى عرقلة تمرير الدستور، فضلا عن انشغال الساسة الكونفدراليين في مواجهة خطر اندلاع الحرب مع الولايات المتحدة التي بدأت تلوح في الافق بعد اجواء التوتر التي سادت بين الطرفين في اعقاب اعلان جمهورية الولايات الكونفدرالية الامريكية<sup>(٩٠)</sup>.

كانت الالية تقتضي ان يعرض الدستور على المؤتمرات التي انبثقت من خلال الانتخابات الشعبية التي جرت في الولايات السبع واعلنت الانفصال وتشكيل الولايات الكونفدرالية، وبدأت سلسلة مصادقة الولايات مبكرا من مونتغومري نفسها، عندما اجتمع مؤتمر ولاية الاباما في ١٢ اذار ووافق عليه بسهولة بأغلبية ٨٧-٥، وفي يوم ١٦ اذار اجتمع مؤتمر ولاية جورجيا وصادق عليه بالإجماع بأغلبية ٢٧٦-٠، وشكل هذا الاجماع انعكاسا لرضا المؤتمر



دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

وحكومتها، وبذلك قد نكون بحاجة الى ثورة اخرى  
لنحقق احلامنا»<sup>(٩٤)</sup>.

ازاء هذا الضغط من قبل الراديكاليين  
وصحيفتهم، تراجع اعضاء المؤتمر المعارضين عن  
موقفهم وابداء بعض المرونة، اذ ما لبثوا ان عدوا  
هذه التعديلات ضرورية.. ولكن يجب عدم طرحها  
حتى يحين الوقت المناسب لذلك، ووافق على النظر  
في هذه التعديلات ودعوة المجالس التشريعية في  
جميع الولايات لذلك بعد الانتهاء من المصادقة، وتم  
التصويت على ذلك في ٣١ اذار بأغلبية ١١٧ - ١٥  
<sup>(٩٥)</sup>، وعلى اثر ذلك تمت المصادقة على الدستور في  
٣ نيسان بأغلبية بلغت ١٣٨ - ٢١، وهي اقل نسبة  
تصويت حصل عليها الدستور في جميع الولايات  
الكونفدرالية السبع<sup>(٩٦)</sup>.

واختتمت المصادقة على الدستور في ٢٢ نيسان  
عندما صادقت اخر الولايات الكونفدرالية السبع  
وهي ولاية فلوريدا عليه بلا مناقشات تذكر بالإجماع  
بأغلبية ٥٠-٠، بعد ان سادت اجواء الحرب مع  
الولايات المتحدة الامريكية التي اندلعت في منتصف  
نيسان وطغت على المشهد السياسي في الولايات  
الكونفدرالية الامريكية لتجعل من امر اكمال مصادقة  
الولايات السبع على الدستور يبدو حدثا هامشيا<sup>(٩٧)</sup>.

هكذا، صوتت الولايات الكونفدرالية السبع  
لصالح مصادقة الدستور بسهولة وبوقت قصير نسبيا،  
ومما يدل على الدعم السياسي الكبير الذي حصل  
عليه الدستور هي النسبة المثوية الكبيرة للموافقة، اذ

بعض اعضائه المتطرفين الراديكاليين من انصار نظام  
العبودية مناقشة الدستور، اذ وصفه جون ايزارد  
ميدلتون John Izard Middleton بانه لم يفعل  
شيئا لضمان سلطة الحكم الذاتي للولايات، وانه  
لا يمكن قبوله بهذا الشكل من قبل ولاية كارولينا  
الجنوبية، بينما اقترح غابرييل مانيجولت Gabriel  
Manigault اجراء خمسة تعديلات على الدستور،  
الاول يضمن حق اي ولاية في الانفصال مستقبلا،  
ثلاث فقرات، والثاني يمنع اي ولاية حرة من  
الانضمام الى الولايات الكونفدرالية في المستقبل،  
والثالث ينص على الغاء قاعدة احتساب ثلاث  
احماس العبيد في التمثيل السكاني في مجلس النواب،  
واحتساب جميع العبيد الذين يقطنون فيها، وذلك  
لزيادة المكانة السياسية لولاية كارولينا الجنوبية التي  
تملك اكبر عدد من العبيد، من خلال زيادة تمثيلها في  
مجلس النواب، والرابع يمنع الحكومة المركزية من  
الاقتراض الا في حالة الحرب، والخامس الغاء احتكار  
مكتب البريد من قبل الحكومة المركزية، ولكن هذه  
المقترحات رفضها المجلس في ٢٨ اذار بأغلبية ١٠١ -  
٤٤<sup>(٩٣)</sup>.

ادى هذا الرفض الى سخط صحيفة تشارلستون  
ميركوري Charleston Mercury التي كتبت في  
اليوم التالي « ان سحاح الدستور بانضمام ولايات حرة  
الى هذه الجمهورية العظيمة سيتسبب بانهارها قريبا،  
الكونفدرالية تشكلت لتكن جمهورية رقيق، وان اي  
حظر على تجارة الرقيق سيسبب خلاف مع مجتمعا



صوت ٨٤٩ عضوا بالموافقة مقابل ٤٥ عضوا فقط صوت بالرفض، مما يرفع النسبة المئوية الاجمالية في كافة الولايات للموافقة الى ٥٦،٩٤٪، كما يوضح الجدول التالي:

التاريخ	الولاية	مع	ضد	النسبة %
١٢ اذار ١٨٦١	الاباما	٨٧	٥	٥٦،٩٤
١٦ اذار ١٨٦١	جورجيا	٢٧٦	٠	١٠٠
٢١ اذار ١٨٦١	لوزيانا	٩٤	١٠	٣٨،٩٠
٢٦ اذار ١٨٦١	تكساس	١٢٦	٢	٤٣،٩٨
٢٩ اذار ١٨٦١	ميسيبي	٧٨	٧	٧٦،٩١
٣ نيسان ١٨٦١	كارولينا الجنوبية	١٣٨	٢١	٧٩،٨٦
٢٢ نيسان ١٨٦١	فلوريدا	٥٠	٠	١٠٠

يبدو من هذه الاحصائية، ان القوميين الجنوبيين (كما كان يطلق عليهم آنذاك)، او المتطرفين للجنوب، استمروا بالتصويت ضد الدستور على الرغم من قلة اعدادهم، وبالتالي ادراكهم لعدم قدرتهم على اعاقه تمريره، وعلى الرغم من انهم كانوا غير واقعيين في موقفهم بسبب انهم لم يكونوا يمتلكوا بدائل عن معارضتهم الشديدة لتقليد دستور الولايات المتحدة الامريكية، لكنهم كانوا في غاية الواقعية عندما ادركوا خطر الحرب التي تلوح في الافق، وتفهموا ان عليهم تقديم تنازلات مؤقتة من اجل تأسيس الدولة الجديدة بشكل مثالي، بينما كانت مصادقة الدستور بهذه الاغلبية انتصارا واضحا للمعتدلين، الذين سعوا من اجل صياغة دستور محافظ مشابه لدستور الوطن الام ونظامها السياسي، من اجل طمأننة ولايات العبيد الثمان الاخريات اللاتي لم ينفصلن بعد، بان ما حدث هو مشروع اقامة دولة، وليس كما ارادها الراديكاليين ان تكون « ثورة جنوية من اجل العبودية »<sup>(٩٨)</sup>.

#### تقييم الاحكام المختلفة:

جاء دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية مطابقا لدستور الوطن الام، بل ان الكثير من اجزائه كانت تمثل نسخا حرفيا له، حتى ان احد المؤرخين وصفه بانه « مرآة للدستور الامريكي لكنه بدون ولايات الشمال وافكار ساستها »<sup>(٩٩)</sup>، بل ان مشروعه ذهبوا اكثر من ذلك واستفادوا من التطورات السياسية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية بين عامي ١٧٨٩-١٨٦١ وكشفت حاجة الدستور لبعض التعديلات، فقاموا بإدراج جميع التعديلات التي اجريت على الاخير حتى عام ١٨٦١، اذ وضعت التعديلات الثمان الاولى في المادة الاولى، والتعديلات التاسع والعاشر في المادة السادسة، والتعديل الحادي عشر في المادة الثالثة، والتعديل الثاني عشر في المادة الثانية. ومن خلال ما تقدم، يمكن تقسيم الابتكارات التي ادخلت الى الدستور الكونفدرالي الى ثلاث فئات، الفئة

دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

وبالتالي ينعكس ذلك سلبا في التعامل الدبلوماسي  
معها .

بينما شكلت الفئة الثالثة مجموعة من الاصلاحات  
الاخرى التي ادخلت على الدستور و كانت ليست ذو  
صلة بحقوق الولايات او العبودية، ولم تكن مرتبطة  
بالجدل السياسي الذي كان قائما قبل الانفصال، وهي  
الاصلاحات التي جسدت تحول في النهج السياسي  
من خلال الرغبة في خلق مكانة اكبر للسلطة التنفيذية  
والمتمثلة في الاصلاحات المالية، حق النقض الرئاسي،  
تمديد المدة الرئاسية، مشاركة الوزراء في مناقشات  
الكونغرس الخاصة بعملهم.

ان هذه الميزات والصلاحيات الاضافية التي  
منحت للرئيس في الكونغرس الكونفدرالي، تجعل من  
الممكن القول انها كانت اكثر قوة من نظيرتها في دستور  
الولايات المتحدة الامريكية، اذ انه حصل على سلطات  
مالية اضافية، ومنح سلطة اقالة المسؤولين التنفيذيين  
الادنى، وحصل على تمديد مدة رئاسته لستين  
اضافيتين، وبالتالي ربما حصل على فرصة افضل لتنفيذ  
سياساته من نظيره في واشنطن، ولكن على حساب  
فرصته للترشح مرة اخرى لإعادة انتخابه. وعكست  
هذه الاصلاحات قدرة المشرعين الكونفدراليين على  
ابتكار تشريعات جديدة، اذ شكلت مساهمة مهمة  
في التقاليد الدستورية الامريكية، وربما كانت الارث  
القانوني الاكثر اهمية في الدستور الكونفدرالي، اذ تم  
اعتماد هذه الاحكام على نطاق واسع في الدساتير  
المحلية للولايات التي تمت صياغتها بعد انهيار

الاولى هي التغييرات التي كانت تهدف الى اعطاء  
المزيد من الصلاحيات من خلال اعادة النظر في  
ميزان القوى بين الحكومة الاتحادية وحكومات  
الولايات، وكانت هذه التغييرات معتدلة للغاية قياسا  
بالمطالب التي كانت تنادي بها الولايات الجنوبية قبل  
الانفصال، اذ على الرغم من ان الدستور اشار الى  
سيادة الولايات المكونة للكونفدرالية من خلال ورود  
اسمائها في الديباجة، والغى بند الرفاهية، الا انه لم يؤثر  
عمليا في سيادة القانون الاتحادي، او الاطر العامة له،  
ولم يشر الى حق الولايات في الانفصال، بل انه احتفظ  
حتى بحق الاستئناف من محاكم الولايات المحلية الى  
المحكمة العليا، مما يعني تغاضيه عن المبادئ الكاهونية  
التي اتخذت سابقا نهجا للانفصال، وظلت الحدود  
القانونية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات  
محفوظة دون اي مساس بها .

اما الفئة الثانية، فقد كانت الضمانات القانونية  
التي قدمت لديمومة نظام العبودية، وجاءت في  
مجملة استجابة للتطورات السياسية التي حدثت في  
الولايات المتحدة الامريكية وما شكلته قضية العبودية  
من معضلة كبيرة هددت النظام الاجتماعي في الجنوب  
وكانت سببا رئيسا في الانفصال، وعلى الرغم من  
الدعم الكبير الذي قدمه الدستور للعبودية واسهامه  
في وضع قوانين مفصلة تحفز على بقائها وانتشارها،  
الا انه رفض المقترحات الراديكالية مثل حظر انضمام  
الولايات الحرة، بسبب خشية المشرعين من اظهار  
الجمهورية الجديدة بثوب الدولة المغلقة للعبودية،



أ.م.د. حيدر شاکر خمیس

الكونفدرالية في عام ١٨٦٥<sup>(١٠٠)</sup>.

استنتاجات البحث:

- ان ما جاء به دستور مونتغمري من خلال أطره الرئيسية، قد شكل انتصارا واضحا لمبادئ المعتدلين على الراديكاليين، اذ انه رفض اقامة جمهورية مغلقة للعبودية، والتزم الصمت اتجاه مبدأ البطلان وحق الولايات في الانفصال.

- لم يكن الدستور الكونفدرالي أداة ثورية، بل وثيقة محافظة صممت من قبل مشرعيها من اجل تأطير وإدامة عالم الجنوب القديم ونظامه الاقتصادي والاجتماعي قانونيا، في دولة اعتقدوا بمثاليته، قائمة على العبودية والتسلسل الهرمي العنصري القائم على التفوق الأبيض.

- لاحقا، أثبتت حقوق الولايات واللامركزية السياسية التي منحها الدستور الكونفدرالي، وان كانت معتدلة، انها المرض الذي اعاق المجهود الحربي الكونفدرالي في زمن الحرب، ووفرت لحكومات الولايات الأساس للمعارضة المعطلة لمجهود الحكومة المركزية، وبالتالي زرعت بذور الدمار للدولة التي كانت تنوي إحيائها.

### الهوامش والتعليقات

(1) Jesse T. Carpenter, The South as a Conscious Minority, 1789-1861. A Study in Political Thought, , New York, 1930,P.13

(2) Simon Wilson ,The History of United States ,New York,1955,P.277.

(٣) حاول الساسة الذين قاموا بإعداد دستور

- شكلت عملية صياغة الدستور الكونفدرالي والمصادقة في مدة لا تتجاوز شهرين نجاحا كبيرا للسياسيين الجنوبيين وتوجيا حقيقيا لمجهودهم التي بذلوها في الانفصال عن الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما انهم تعاملوا بالكثير من المرونة السياسية ونكران الذات وتجاوزا خلافاتهم من اجل تكوين الدولة الجديدة التي وعدوا بها ناخبهم، وبذلك غلبت على المؤتمر الدستوري مشاعر الود والوثام على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر .

- ان قرار المشرعين الكونفدراليين تبني دستور مشابه لدستور الولايات المتحدة الامريكية، قد يبدو نوعا من البراغماتية السياسية، وخطوة مخالفة للمنطق وتفرغ قرار الانفصال من محتواه، الا ان ما يبرره هو اعتقاد رجال النخبة السياسية في الجنوب انهم بخطوتهم تلك سيستعيدون الروح الحقيقية للدستور الامريكي التي فقدها بسبب سياسات الحكومات الاتحادية المتعاقبة حسب وجهة نظرهم، وعدم رغبتهم في اجراءات تغييرات اساسية عليه.

- لم يكتف واضعو الدستور الكونفدرالي بتبني دستور الوطن، بل حاولوا علاج مشاكل مستقبلية من خلال أحكام تفتح الباب لأغراض توسعية، لتجنب الازمات التي حدثت في الولايات المتحدة، وتطلعهم الى اقامة دولة كبرى وعدم الاكتفاء بالولايات المؤسسة للكونفدرالية .

دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

(٦) تأخر التحاق وفد ولاية تكساس بمؤتمر  
مونونغومري حتى ٢ اذار ١٨٦١ بسبب قرار المجلس  
التشريعي فيها اجراء استفتاء شعبي للمصادقة على  
قرر الانفصال الذي اتخذته في ١ شباط ١٨٦١، وتم  
اجراء الاستفتاء في ٢٣ شباط ١٨٦١ وجاءت نتيجته  
لصالح الانفصال بأغلبية ٤٦١٢٩ مقابل ١٤٦٩٧ .  
ينظر:

Walter L. Buenger, Secession  
and the Union in Texas ,Austin,  
1984,P.144.

(7) Charles Robert Lee, The Con-  
federate Constitutions ,North Caroli-  
na ,1963,P.16.

(8) E. Merton Coulter, The Con-  
federate States of American, 1861-  
1865, Baton Rouge,1950,P.87.

(٩) تألفت لجنة صياغة الدستور الدائم  
من عضوين من كل ولاية وهم: ريتشارد والكر  
Richard Walker وروبرت هاردي سميث  
Robert Hardy Smith من الاباما، وجاكسون  
مورتون Jackson Morton وجاس اوينز  
Owens من فلوريدا، وروبرت تومبس  
Robert Toombs وتوماس كوب Thomas Cobb من  
جورجيا، واليكس دي كلوت Alex De Clouet  
واداورد سبارو Edward Sparrow من لويزيانا،  
وويلي هاريس Wiley Harris واليكس كلايتون

الولايات المتحدة الامريكية الابتعاد عن ذكر كلمة  
«العبودية» لاعتقادهم ان فيها مدلولات سلبية،  
واستخدموا كلمات اخرى كرادف وبديل مهذب لها  
مثل «عامل ملزم بالخدمة في ولاية ما» و«اشخاص  
اخرين»، فعلى سبيل المثال نصت الفقرة الثانية من  
المادة الرابعة من الدستور على: «لا يجوز لشخص  
عامل ملزم بالخدمة او الاشتغال في ولاية ما، ان يعنى  
من عمله اذا هرب لولاية اخرى تطبيقاً لقوانين هذه  
الولاية او نظمها، بل يجب ارجاعه بناءً على طلب  
ولايته الى الجانب الذي يؤدي فيه عمله .» نقلاً  
عن: تشارلز وماري بيرد، تاريخ الولايات المتحدة  
الامريكية، ج٢، (د.م)، (د،ت)، ص٣٣٤.

(٤) الحزب الجمهوري: حزب سياسي تأسس في  
٦ تموز ١٨٥٤ من قبل المعارضين للعبودية في الولايات  
الشمالية وكان اغلبهم من الاعضاء المنشقين عن حزب  
الويغ والاحزاب الاخرى الصغيرة، من خلال المؤتمر  
الذي عقد في بلدة جاكسون بولاية ميشيغان، والذي  
تقررت فيه اللجان الفرعية للحزب، واسماء اعضائه،  
وأقر فيه اسم الحزب والبرنامج الذي يسعى لتحقيقه،  
وكان الهدف الاساسي للحزب هو الغاء العبودية  
وتحريمها في كافة انحاء الولايات المتحدة، ينظر:  
ابراهيم محمد سليمان، الحزب الجمهوري ودوره  
السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، ١٨٥٤-  
١٨٧٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية،  
جامعة ديالى ٢٠١٢.

(٥) Simon Wilson Op. Cit P. ٢٩٠.



lumbia, 1991, P. 20.

(١٢) جاکسون مورتون ١٧٩٤-١٨٧٤:

سیاسی امریکئی، ولد فی فرجینیا، تخرج من کلیة واشنطن فی عام ١٨١٧، عمل فی تجارة الاخشاب، انضم الی حزب الوبغ واصبح عضوا فی المجلس التشريعی لإقليم فلوریدا فی عام ١٨٣٦، ثم رئیساً له فی عام ١٨٣٧، تحول الی الحزب الیدیمقراطی واصبح عضوا فی مجلس الشیوخ عن ولایة فلوریدا بین عامی ١٨٤٩-١٨٥٥، اختیر مندوبا عن ولایتہ لمؤتمر تأسیس الولايات الکنفدرالیة فی مونتغمری، واصبح عضو الکنفرس المؤقت للولايات الکنفدرالیة بین ٤ شباط ١٨٦١-١٧ شباط ١٨٦٢،

Jo Anne McCormick, Senators of the United States: a historical bibliography: a compilation of works by and about members of the United States Senate, 1789-1995, Washington, 1995, P.204.

(13) William C. Davis , A Government of Our Own. The Making of the Confederacy,

, New York, 1994.P.237.

(14) J. L. M. Curry, Civil History of the Government of the Confederate States,

, Richmond, 1901, P.50.

Alex Clayton من مسیسیپی، وروبرت بارنویل ریت Robert Rhett وجیمس تشیزنوت James Chesnut من کارولینا الجنویبة .

Charles Robert Lee, Op.Cit ,P.19.

(١٠) روبرت بارنویل ریت ١٨٠٠-١٨٧٦:

محام وصحافی وسیاسی امریکئی، ولد فی مقاطعة بیافورت بولاية کارولینا الجنویبة، درس القانون وتخرج محامیا منذ عام ١٨٢١، اصبح عضو المجلس التشريعی لولایتہ بین عامی ١٨٢٦-١٨٣٢، ثم اصبح المدعی العام فی محكمة ولایتہ بین عامی ١٨٣٢-١٨٣٧، ثم عضو فی مجلس النواب بین عامی ١٨٣٧-١٨٤٩، ثم عضو مجلس الشیوخ بین عامی ١٨٥٠-١٨٥٢، كان له اسهامات فاعلة فی انفصال ولاية کارولینا الجنویبة من خلال مقالاته الصحفية الداعية لذلك فی صحيفة تشارلتون میرکوری، ولذلك یلقب بـ « اب الانفصال»، اصبح عضو الکنفرس الکنفدرالی المؤقت بین ٤ شباط ١٨٦١ حتى ١٧ شباط ١٨٦٢، بعد الحرب اعتزل العمل السیاسی واستقر فی ولاية لويزيانا.

William L.Barney,The Oxford Encyclopedia of the Civil War,New York ,2011,P.265.

(11) M. L. DeRosa, The Confederate Constitution of 1861: an inquiry into American constitutionalism., Co-

دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

Brooke ووليم باري William Barry وجوسيه  
كامبل Josiah Campbell، من لوزيانا: جون  
باركينز John Parkins واليكس دي كلوت Alex  
de Clout وتشارلز كونارد Charles Conard  
ودونكان كينر Duncan Kenner وادوارد سبارو  
Edward Sparrow وهنري مارشال Henry  
Marshall، من فلوريدا: جاكسون موتون  
Jackson Morton وجاس اوينز Jas Owens  
وجيمس اندرسون James Anderson، من  
تكساس: توماس وول Thomas Waul،  
ويليامسون اولدهام Williamson Oldham،  
جون كريج John Gergg، جون ريغان John  
Reagan، وليم اوتشلتري William Ochiltree،  
جون هيمفيل JOHN Hemphill، لويس ويغفال  
Louis Wigfall .

Ralph A. Wooster, Secession  
Conventions of the South, New  
York,1983,P.198.

(16) Charles Robert Lee,  
Op.Cit,P.22.

(17) Quoted in: Journal of the  
Congress of the Confederate States of  
America, 1861-1865, Vol.1, Washing-  
ton D.C, Government Printing Office,  
1904-05,P.859.

(18) Bernard Bailyn, The Ideolog-

(١٥) من جورجيا: هاول كوب Howell  
Cobb وروبرت تومبس Robert Toombs  
وفرانسيس بارتو Frances Bartow ومارتن  
كرافورد Martin Crawford واوغنيس نيسبات  
Eugenius Nisbet وبنيامين هيل Benjamin  
Hill واوغستس رايت Augustus Wright  
وتوماس كوب Thomas Cobb واوغستس  
كينان Augustus Kenan والكسندر ستيفنز  
Alexander Stephens، من الاباما: ريتشارد  
والكر Richard Walker وروبرت سميث  
Robert Smith وكولن ماكرياي Colin McRae  
وجون شورتر John Shorter ووليم شيلتون  
Stephen Chilton وستيفن هال William  
Hale وديفيد لويس David Louis وتوماس  
فيارن Thomas Fearn وجايز لامار كوري  
Japes Lama Curry، من كارولينا الجنوبية  
روبرت ريت Robert Rhett وروبرت بارنويل  
Robert Barnwell وجيمس تشيزنوت James  
Chesnut وكريستوفر ميمنجر Christopher  
Memminger ووليم ميلز William Miles  
ولورنس كيت Laurence Keitt ووليام بويز  
William Boyce وتوماس ويذر Thomas  
Withers، من ميسيسيبي: ويلي هاريس Wiley  
Harris واليكس كلايتون Alex Clayton ووليم  
ويلسون William Wilson وجيمس هاريسون  
James Harrison والكر بروك Walker





(24) Charles Robert Lee, Op.Cit ,P.91.

(25) Journal of the Congress of the Confederate States of America, Vol.1,Op.Cit,P.862.

(٢٦) روبرت تومبس ١٨١٠-١٨٨٥: محام وسياسي امريكي، ولد في مقاطعة واشنطن بولاية جورجيا، التحق بكلية فرانكلين في عام ١٨١٤ لكنها ما لبث ان طرد منها في عام ١٨٢٦ بسبب سوء السلوك، ثم واصل دراسته في كلية الاتحاد في نيويورك وتخرج منها في عام ١٨٢٨، اصبح عضو المجلس التشريعي بين عامي ١٨٣٧-١٨٤٣، ثم عضو مجلس النواب عن ولاية جورجيا بين عامي ١٨٤٥-١٨٥٣، ثم عضو مجلس الشيوخ بين عامي ١٨٥٣-١٨٦١، ثم اصبح اول وزير خارجية للولايات الكونفدرالية في المدة بين ٢٥ شباط - ٢٥ تموز ١٨٦١، استقال من منصبه ومنح رتبة «لواء» في الجيش الكونفدرالي وشارك في الحرب الاهلية اولا في جيش بوتوماك، ثم في جيش شمال فرجينيا، ثم في ميليشيا ولاية جورجيا واصيب في يده في معركة انتيتام، بعد نهاية الحرب هرب الى كوبا ومنها الى باريس، ثم عاد الى ولاية جورجيا في عام ١٨٦٧، ورفض طلب العفو من السلطات الاتحادية، واعتزل السياسة وتفرغ لشؤونه الخاصة حتى وفاته. .

Spenser C.Tucker, American Civil War: The Definitive Encyclopedia and

ical Origins of the American Revolution, New York,1967,P,112.

(19) Edmund S. Morgan, Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America , New York,1988,P.99.

(20) Bernard Bailyn,Op.Cit, P.117.

(21) Journal of the Congress of the Confederate States of America Vol.1,,Op.Cit,P.860.

(22) M. L. DeRosa, Op.Cit, P.21.

:لورانس كيت (٢٣) لورانس كيت ١٨٢٤-١٨٦٤: محام وسياسي وجندي امريكي، ولد في مقاطعة اورانغبورغ بولاية كارولينا الجنوبية، درس القانون وتخرج محاميا في عام ١٨٤٥، انضم الى الحزب الديمقراطي في عام ١٨٤٦ واصبح عضو المجلس التشريعي لولايتيه في عام ١٨٤٧، ثم عضو مجلس النواب بين عامي ١٨٥٦-١٨٦٠، اختير مندوبا عن ولايته الى مؤتمر تاسيس الولايات الكونفدرالية في مونتغمري، ثم عضو الكونغرس الكونفدرالي المؤقت بين ٤ شباط ١٨٦١-١٧ شباط ١٨٦٢

Walter B. Edgar, The South Carolina Encyclopedia, South Carolina ,2006,P.289.

دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

الكونفدرالي ومنح رتبة عقيد وخدم في فوج مشاة  
الاباما ٣٦ .

Richard N.Current and others, En-  
cyclopedia of the Confederate, , New  
York, 2008 ,Vol.4,P.312.

(31) Journal of the Congress of  
the Confederate States of Ameri-  
ca, Vol.1,,Op.Cit,P.863.

(٣٢) خلال مدة رئاسته استخدم رئيس  
الولايات الكونفدرالية جيفرسون ديفز حق النقض  
٣٩ مرة، واعاد مشاريع الى الكونغرس الكونفدرالي  
على الرغم من حصولها على اغلبية الثلثين، ومنذ سقوط  
الكونفدرالية في عام ١٨٦٥ حتى الوقت الحاضر  
قامت ٤٠ ولاية في الولايات المتحدة الاريكية بإدراج  
هذا البند في دساتيرها المحلية.

V. A. McMurtry, Item Veto and  
Expanded Impoundment Proposals:  
History and Current Status New York,  
2010,P.12-13.

(٣٣) تشارلس كونارد ١٨٠٤-١٨٧٨: محام  
سياسي امريكي، ولد وينشتر بولاية فرجينيا، انتقلت  
عائلته الى ولاية ميسيسيبي ثم الى ولاية لويزيانا، درس  
القانون وتخرج محاميا في عام ١٨٢٥، انضم الى الحزب  
الديمقراطي في عام ١٨٣٩، اصبح عضوا في مجلس  
الشيخ عام ١٨٤٢، ثم عضوا في مجلس النواب بين  
عامي ١٨٤٩-١٨٥١، كان قائدا لحركة الانفصال في

Document Collection, Vol. 5, United  
States of America,2013,P.1969.

Quoted in: J. L. M. Curry/Op.Cit(٢٧)  
.PP.٨١-٨٢.

(٢٨) الكسندر ستيفنز ١٨١٢-١٨٨٣: سياسي  
امريكي، ولد في ولاية جورجيا، درس القانون  
واصبح محاميا في عام ١٨٣٤، اصبح عضوا في المجلس  
التشريعي لولايته بين عامي ١٨٣٦-١٨٤٢، ثم  
عضو مجلس النواب عن حزب الويغ بين عامي  
١٨٤٣-١٨٥٢، وعن الحزب الديمقراطي بين  
عامي ١٨٥٢-١٨٥٩، كان من ابرز المدافعين عن  
العبودية لكنه لم يكن مؤمنا بضرورة الانفصال عن  
الاتحاد، اصبح نائب رئيس الولايات الكونفدرالية  
من تأسيسها وحتى انهيارها.

The American Peoples Encyclpe-  
dia, Vols.17, New York, 1964, P.297.

(29) William C.Davis ,  
Op.Cit,PP.226-227.

(٣٠) روبرت هاردي سميث ١٨١٣-١٨٧٨:  
محام وسياسي امريكي، ولد في مقاطعة كامدن بولاية  
كارولينا الجنوبية، ثم انتقلت اسرته الى ولاية الاباما،  
درس القانون وتخرج محاميا في عام ١٨٣٤، اصبح  
عضو المجلس التشريعي لولاية الاباما بين عامي  
١٨٤٩-١٨٥٧، اختير مندوبا لمؤتمر مونتغمري  
ثم اصبح عضو الكونغرس الكونفدرالي المؤقت بين  
٤ شباط ١٨٦١-١٧ شباط ١٨٦٢، التحق بالجيش



١٨٦١-١٨٦٢، ثم انضم للجيش الكونفدرالي ومنح رتبة لواء وشارك في معارك عديدة في الحرب الاهلية، وكان من المعارضين لتجنيد العبيد، ينظر:

The Encyclopedia Americana ,Vol.7, New York,1964 ,P.214.

(39) M. L. DeRosa,Op.Cit,P.88.

(40) Quoted in: Journal of the Congress of the Confederate States of America,Vol.1,,Op.Cit,P.864.

(41) William C.Davis , Op.Cit,P.233.

(42)Quoted in: Journal of the Congress of the Confederate States of America,Vol,1,Op.Cit,P.869.

(٤٣) دونكان كينر١٨١٣-١٨٨٧: سياسي امريكي، ولد في نيو اورليانز بولاية لويزيانا، كان ينحدر من عائلة ثرية تملك مزارع للسكر، شغل منصب رئيس جمعية مزارعي السكر في لويزيانا، انضم الى الحزب الديمقراطي عام ١٨٤٥ واسهم في صياغة دستور ولايته، اختير مندوبا عن ولايته الى مؤتمر تأسيس الولايات الكونفدرالية في مونتغمري واصبح عضو الكونغرس الكونفدرالي المؤقت بين ٤ شباط ١٨٦١-١٧ شباط ١٨٦٢ ورئيسا في لجنة الطرق والمواصلات فيه، ارسلته حكومة الولايات الكونفدرالية الى فرنسا وانكلترا من اجل نيل الاعتراف الدبلوماسي بها غير انه فشل في مسعاه، بعد

لويزيانا، ، اختير مندوبا لمؤتمر مونتغمري ثم اصبح عضو الكونغرس الكونفدرالي المؤقت بين ٤ شباط ١٨٦١-١٧ شباط ١٨٦٢، بعد الحرب استأنف عمله القانوني وتوفي في نيو اورليانز بولاية لويزيانا،

Ezra J. Warner and W.Buck

Years, Biographical Register of the Confederate Congress, Baton Rouge,1975,P.60-61.

(34) Quoted in:Journal of the Congress of the Confederate States of America,Vol.1,,Op.Cit,P.865.

(35) Ibid,P.865-866.

(36) Quoted in: Journal of the Congress of the Confederate States of America,Op.Cit,Vol.1, P.865.

(37) M. L. DeRosa,Op.Cit.,P84.

(٣٨) هاول كوب ١٨١٥-١٨٦٨: محام وسياسي امريكي، ولد في ولاية جورجيا، درس القانون في جامعة جورجيا وتخرج محامياً عام ١٨٣٦، اصبح عضو مجلس النواب بين عامي ١٨٤٢-١٨٥١، رئيس مجلس النواب بين عامي ١٨٤٩-١٨٥١ ثم حاكم ولاية جورجيا بين عامي ١٨٥١-١٨٥٣، اعيد انتخابه عضواً في مجلس النواب بين عامي ١٨٥٥-١٨٥٧، اصبح وزير للمالية بين عامي ١٨٥٧-١٨٦٠، بعد انفصال ولايته اصبح رئيس كونغرس الولايات الكونفدرالية المؤقت بين عامي

دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

(47) M. L. DeRosa, Op. Cit, P.89.

(48) Quoted in: Journal of the  
Congress of the Confederate States of  
America Vol.1., Op. Cit, P.893.

(٤٩) نصت التعديلات الثمان الاولى من  
لائحة الحقوق الصادرة عام ١٧٩١ على ضمان حرية  
الديانة والراي والصحافة، والحق في حمل السلاح  
والاحتفاظ به، وحظر اقامة على الجنود في البيوت  
الخاصة بالمواطنين، والحماية ضد عمليات التفتيش غير  
المعقولة، وتقييد الاستيلاء على الممتلكات الخاصة،  
و ضمان الحق في محاكمة عاجلة امام هيئة محلفين  
ومعرفة التهم الموجه له والحصول على مساعدة محام  
للدفاع عن نفسه، والحق في المحاكمة بواسطة هيئة  
محلفين في النزاعات القانونية التي تزيد عن عشرين  
دولارا، وحظر المغالات في الكفالة والعقوبات غير  
العادية، للتفاصيل ينظر: لاري الويتز، نظام الحكم في  
الولايات المتحدة الامريكية، ت: جابر سعيد عوض،  
القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٣٤٥-٣٤٧.

(50) Journal of the Congress of  
the Confederate States of Ameri-  
ca, Vol.1, Op. Cit, P.865.

(٥١) يطلق عليها ايضا المجمع الانتخابي، كما  
يطلق على اعضائها الناخبين الكبار، وتتألف من  
مجموعة من الناخبين لاختيار رئيس الجمهورية،  
يكون فيها لكل ولاية عدد من الاعضاء مشابه لعدد  
اعضائها في الكونغرس، والمرشح الذي يحصل على

انتهاء الحرب عاد الى عمله في تجارة السكر،

Richard N. Current and others, Op.  
Cit, Vol.3, P.417.

(44) Quoted in: Journal of the  
Congress of the Confederate States of  
America, Vol,1, Op. Cit, PP.869-870.

(45) M. L. DeRosa, Op. Cit, P 90.

(٤٦) وليم باري ١٨٢١-١٨٦٨: محام وسياسي  
وجندي امريكي، ولد في مقاطعة كولومبوس بولاية  
ميسيسيبي، تخرج من كلية بيل محاميا في عام ١٨٤١،  
انضم الى الحزب الديمقراطي في عام ١٨٤٤، خدم  
عضوا في مجلس نواب ولايته بين عامي ١٨٤٩-  
١٨٥١، اصبح عضوا في مجلس النواب الامريكي بين  
عامي ١٨٥٣-١٨٥٥، اختير مندوبا عن ولايته الى  
مؤتمر تاسيس الولايات الكونفدرالية في مونتغمري  
واصبح عضو الكونغرس الكونفدرالي المؤقت بين ٤  
شباط ١٨٦١ - ١٧ شباط ١٨٦٢، تطوع الى الجيش  
الكونفدرالي وخدم في فوج مشاة ميسيسيبي الخامس  
والثلاثين، شارك في عدة معارك ووقع اسيرا لدى  
القوات الامريكية في معركة فيكسبورغ في عام ١٨٦٣  
واصيب بجروح خطيرة في معركة اتلانتا في ٥ تشرين  
الاول ١٨٦٤، بعد انتهاء الحرب استأنف عمله  
القانوني في مقاطعة كولومبوس،

Nancy Capace, Encyclopedia of  
Mississippi, United States of Ameri-  
ca, 2000, P.176.

مزاولة مهمة المحاماة في مكتبه الخاص.

William L. Barney, Op, Cit, P.205.

(٥٤) ولیم بویز ١٨١٨-١٨٩٠: محام وسياسي امريكي، ولد في تشارلستون بولاية كارولينا الجنوبية، درس القانون في كلية كارولينا الجنوبية وتخرج محاميا في عام ١٨٣٩، انضم الى الحزب الديمقراطي عام ١٨٤٠، اصبح عضوا في المجلس التشريعي لولايتيه في عام ١٨٤٦، ثم عضوا في مجلس النواب بين عامي ١٨٥٣-١٨٥٥، ثم عضو الكونغرس الكونفدرالي المؤقت بين ٤ شباط ١٨٦١-١٧ شباط ١٨٦٢، ثم انتخب عضوا في مجلس النواب الكونفدرالي حتى ١٨ اذار ١٨٦٥،

Spenser C. Tucker Op.

Cit, Vol. 1, P.206.

(55) Journal of the Congress of the Confederate States of America, Vol. 1, Op. Cit, P.875.

(56) Quoted in: Ibid, P.877.

(57) Charles Robert Lee, Op. Cit, P.91.

(58) Quoted in: Journal of the Congress of the Confederate States of America, Vol. 1, Op. Cit, P.878.

(59) Christopher Memminger, Plan of a Provisional Government for the Southern Confederacy, Charleston,

اغلبية الاصوات في ولاية ما يستأثر بالعدد الكامل المخصص لها في هذا الهيئة يتم اختيارهم من خلال المجالس التشريعية للولاية، ويقومون بالتصويت من ولاياتهم، على ان يكون يوم اقتراع الهيئة موحدًا في كل الولاية، وينص الدستور على ان الاولوية تكون لتصويت هذه الهيئة على التصويت الشعبي، ينظر: البرت ساي واخرون، اسس الحكم في امريكا، ت: محمد محمد فرج، القاهرة، (د.ت)، ص ص ١٩٢-١٩٣.

(52) E. S. Corwin, The President: Office and Powers, New York University Press, New York, 1940, P.17.

(٥٣) كريستوفر ميمنجر ١٨٠٣-١٨٨٨: محام وسياسي امريكي، ولد في المانيا وتوفي والده بعد شهر من ولادته، هاجرت به والدته الى تشارلستون بولاية كارولينا الجنوبية لكنها توفيت هي الاخرى في عام ١٨٠٧، وضع كريستوفر في دار الايتام بين عامي ١٨٠٧-١٨١٤، لكن اوضاعه تغيرت عندما تبناه توماس بينيت وهو محام بارز اصبح لاحقا حاكما للولاية، درس كريستوفر القانون وتخرج محاميا في عام ١٨٢٥، اختير مندوبا الى مؤتمر مونتغمري بين ٤-٩ شباط ١٨٦١، الذي تأسست فيه جمهوريات الولايات الكونفدرالية الامريكية، اصبح وزير الخزانة في الحكومة الكونفدرالية من ٢٥ شباط ١٨٦١ الى ١٥ حزيران ١٨٦٤، بعد الحرب عاد الى تشارلستون وتلقى عفوا رئاسيا في عام ١٨٦٦، ليتفرغ بعدها الى

دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

الولايات والحكومة المركزية، فضلا عن عدم موافقة  
الولايات على انشاء المحكمة الكونفدرالية العليا، مما  
سبب ارباكا كبيرا في عمل القضاء انعكس فيما بعد  
على المجهود الحربي للكونفدرالية، عندما اصدرت  
المحاكم المحلية في ولايتي كارولينا الشمالية وجورجيا  
قرارات ببطان قانون التجنيد الالزامي الذي اصدرته  
الحكومة المركزية في ١٦ نيسان ١٨٦١، ينظر

Sidney D. Brummer,, The Judi-  
cial Interpretation of the Confederate  
Constitution- Studies in Southern  
History and Politics, New York, 1914,  
P. 107.

(63)Quoted in: G. Edward White,  
Recovering the Legal History of the  
Confederacy, Virginia ,2011,P.513

(64) Quoted in: Ibid,513-514.

(65) Sidney D. Brumme ,Op.Cit,  
P.117.

(66) G. Edward White,Op.  
Cit,P.517.

(67)Quoted in: Journal of the Con-  
gress of the Confederate States of  
America,Vol.1,,Op.Cit,P.881.

(٦٨) ستيفن هال ١٨١٦-١٨٦٢: محام  
وسياسي امريكي: ولد في مقاطعة كريتندن بولاية  
كتساكي، درس القانون في جامعة كمبرلاند وتخرج

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ

تَقَدَّرَ عَنْ عِلْمِيَّةِ التَّحْقِيقِ لِلبَّحَاثِ

كَلِمَةُ التَّحْقِيقِ لِلبَّحَاثِ

1861,P.65.

(٦٠) جون ريغان ١٨١٨-١٩٠٥: محام وسياسي  
امريكي، ولد في ولاية تينيسي، غادر الى تكساس في  
عام ١٨٣٧ للعمل فيها مساحا للاراضي بين عامي  
١٨٣٩-١٨٤٣، ثم مدرسا خاصا للاطفال بين  
عامي ١٨٤٣-١٨٤٦، قرا القانون وحصل على  
رخصة ممارسة المحاماة في عام ١٨٤٦، انضم الى  
الحزب الديمقراطي عام ١٨٤٩، اصبح عضو مجلس  
النواب بين عامي ١٨٥٧-١٨٦١، عضو الكونغرس  
الكونفدرالي المؤقت ٢ اذار ٦- اذار ١٨٦١، مدير  
مكتب البريد الكونفدرالي العام ٦ اذار ١٨٦١- ٢٦  
نيسان ١٨٦٥، وزير الخزانة الكونفدرالي ٢٦ نيسان  
١٠- ايار ١٨٦٥، عضو مجلس النواب ١٨٧٥-  
١٨٨٧، توفي في بالستينيو بولاية تكساس في ٦ اذار  
١٩٠٥.

David J. Eicher, The Civil War  
in Books: An Analytical Bibliogra-  
phy,Illinois,1961,P.60.

(61)) Journal of the Congress of  
the Confederate States of Ameri-  
ca,Vol.1,Op.Cit,P.877.

(٦٢) لاحقا، اصبحت السلطة القضائية واحدة  
من معضلات الكونفدرالية الرئيسة، فعندما اقر  
كونغرس الولايات الكونفدرالية في ١٦ اذار ١٨٦١  
النظام الاساسي القضائي، احدث جدلا واسعا  
حول هيكلية بناء النظام القضائي بين حكومات



تیسبی، ماریلاند، کتاکي، میسوري، ينظر:

Ulrich B. Phillips, Life and Labor in the old South, Boston, 1941, P.277.

(73) Frank Lawrence Owsley, Op. Cit, P.83.

(٧٤) ولیم بورتشیر میلز ١٨٢٢-١٨٩٩:

سیاسي امريکي، ولد في ولاية كارولينا الجنوبية، درس الرياضيات في جامعة تشارلستون وتخرج منها في عام ١٨٤٣، انضم الى الحزب الديمقراطي عام ١٨٤٥، اصبح عمدة مدينة تشارلستون بين عامي ١٨٥٥-١٨٥٧، ثم عضو مجلس النواب عن ولايته بين عامي ١٨٥٧-١٨٦٠، ثم عضو الكونغرس الاول المؤقت للولايات الكونفدرالية بين عامي ١٨٦١-١٨٦٢، ثم عضو الكونغرس الثاني لها بين عامي ١٨٦٢-١٨٦٥، بعد الحرب ترك السياسة ليتفرغ لشؤونه الخاصة وادارة مزارعه الخاصة، اصبح رئيس كلية كارولينا الجنوبية بين عامي ١٨٨٠-١٨٩٢، ينظر:

Richard N. Current and others, Op. Cit, P, Vol.4. P.255.

(75) Quoted in: Quoted in: Quoted in: Journal of the Congress of the Confederate States of America, Vol.1, Op. Cit, P.883.

(76) Forrest McDonald, States' Rights and the Union: Imperium in Imperio 1776-1876, Kansas,

حمایا في عام ١٨٣٧، انتقل الى ولاية الاباما في العام ذاته واصبح عضو المجلس التشريعي فيها في عام ١٨٤٣، تطوع لخوض الحرب ضد المكسيك في عام ١٨٤٦، عاد لعضوية المجلس التشريعي في عام ١٨٥٧، اختير مندوبا عن ولايته لمؤتمر تأسيس الولايات الكونفدرالية في مونتهغمري، واصبح عضو الكونغرس المؤقت، لكنه ترك منصبه وتطوع للقتال برتبة مقدم في فوج الاباما الحادي عشر في الجيش الكونفدرالي، توفي متأثرا بجراحه في احدى المعارك التي حدثت بالقرب من ريتشموند في ١٨ تموز ١٨٦٢،

Thomas McAdory Owen, History of Alabama and Dictionary of Alabama Biography, Vol.1, New York, 1978, P.311.

(69) Quoted in: Journal of the Congress of the Confederate States of America, Vol.1, Op. Cit, PP.881-882.

(70) Frank Lawrence Owsley, State Rights in the Confederacy, Chicago, 1925, P.79.

(71) Quoted in: Jesse T. Carpenter, Op. Cit, P.27.

(٧٢) الولايات الثمان التي كانت تسمح بالعبودية في اثناء مناقشة الدستور الكونفدرالي عام ١٨٦١ هي: كارولينا الشمالية، اركنساس، فرجينيا،



دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

بولاية الاباما ودفن هناك،

William Cathcart, The Baptist  
Encyclopedia, Vol. 3, Philadelphia  
,1881,P.1055.

(79) Frank Lawrence Owsley,Op.  
Cit,P.88.

(٨٠) لم ينص دستور الولايات المتحدة على  
ضم اراض جديدة، وفي السنوات ال٧٤ بين كتابة  
الدستورين، حدثت ازميتين في الولايات المتحدة  
عندما اكتسبت اراض جديدة، وتساعد الجدل حول  
كيفية انضمام ولايات الاقليم الى الاتحاد الامريكي  
بوصفها ولايات حرة او ولايات عبودية، الاولى في  
عام ١٨٠٣ عندما اشترت اقليم لويزيانا من فرنسا،  
وانتهت بتسوية ميسوري عام ١٨٢٠، والثانية في عام  
١٨٤٨ عندما انتصرت على المكسيك واستولت على  
جزء من اراضيها، وانتهت بتسوية ميسوري الثانية او  
تسوية الحل الوسط عام ١٨٥٠، للتفاصيل ينظر:

Don Edward Fehrenbacher, Sec-  
tional Crisis and Southern Constitu-  
tionalism,

, Baton Rouge, 1995,PP.75-79.

(81) Quoted in: Quoted in: Quoted  
in: Quoted in: Journal of the Congress  
of the Confederate States of Ameri-  
ca, Vol.1,,Op.Cit,P.885.

82) Frank Lawrence Owsley,Op.

2000,P.233.

(٧٧) توماس ويذرس ١٨٠٤-١٨٦٥: محام  
وقاض وسياسي امريكي، ولد في مقاطعة يورك بولاية  
كارولينا الجنوبية، درس القانون وتخرج محاميا في عام  
١٨٢٥، تم انتخابه قاض لمحكمة الولاية في عام  
١٨٤٦، اختير مندوبا عن ولايته الى مؤتمر تاسيس  
الولايات الكونفدرالية في مونتغمري، واصبح  
عضو الكونغرس الكونفدرالي المؤقت بين ٤ شباط  
١٨٦١- ١٧ شباط ١٨٦٢، اسهم في كتابة الدستور  
الكونفدرالي ووقع عليه لكنه عند اليمين رفض تقبيل  
الكتاب المقدس، توفي في مقاطعة كامدن بولاية  
كارولينا الجنوبية ودفن فيها .

Richard F. Miller, States at War,  
The Confederate States Chronolo-  
gy and a Reference Guide for South  
Carolina in the civil war ,Vol .6, New  
York,2018,P.243.

(٧٨) جون شورتيير ١٨١٨-١٨٧٢: محام  
وسياسي امريكي، ولد في مونتسيلو بولاية جورجيا،  
درس القانون وتخرج محاميا في عام ١٨٤٠، انضم الى  
الحزب الديمقراطي في عام ١٨٤٤، اختير مندوبا عن  
ولايته الى مؤتمر تاسيس الولايات الكونفدرالية في  
مونتغمري، واصبح عضو الكونغرس الكونفدرالي  
المؤقت بين ٤ شباط ١٨٦١- ١ كانون الاول ١٨٦٢،  
اصبح حاكم ولاية الاباما في المدة بين ٢ كانون الاول  
١٨٦١- ١ كانون الاول ١٨٦٣، توفي في ايفولا



أ.م.د. حيدر شاكر خميس

من حقها الانفصال، وكانت لآرائه صدى وتأيد واسع في الجنوب، ومحفزا فكريا للانفصال في عام ١٨٦١، اريك فونر، اعطني حريتي \_ ملحمة التاريخ الامريكي المستمرة، ت: بدران حامد، القاهرة ٢٠١٥، ص ٤٤١؛

Charles M. Wiltse, John C. Calhoun, New York, NY, 1968, P.23.33.

(86) Charles Robert Lee, Op.Cit, P.113.

(87) Quoted in: Journal of the Congress of the Confederate States of America Vol.1,, Op.Cit, P.887.

(٨٨) كان الولايات المتحدة الامريكية في المؤتمر الدستوري الذي عقد في فيلاديلفيا عام ١٧٨٧ مؤلفة من ١٣ ولاية، ولذلك اقر دستورها ان يكون مصادقة ٩ ولايات منها كافيا لمروره وجعله حيز التنفيذ، اي بما يعني اغلبية الثلثين، للتفاصيل بنظر: زيدان حسان حاوي الشويلي، الدستور الامريكي - دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص ٣٦٩.

(٨٩) تكونت المخطوطة الاصلية للدستور الكونفدرالي من خمس صفائح ورقية من جلد الغنم ملتصقة ببعضها وكان طولها ١٢ قدم ونصف او ١٤٨ بوصة ونصف، ومكتوبة بحبر اوكسيد الحديد بخط عضو الكونغرس المؤقت توماس روتيس كوب، وكانت هذه المخطوطة جزء من حمولة عربية تضم

Cit,P.99.)

(83) Quoted in: Journal of the Congress of the Confederate States of America, Vol.1,, Op.Cit, P.886.

(٨٤) نصت الفقرة الخامسة من المادة السادسة على « لا يجوز تفسير الحقوق الواردة في الدستور على نحو ينكر او ينتقص من الحقوق الاخرى التي يحتفظ بها الشعب » وهي مطابقة للتعديل التاسع من الدستور الامريكي، بينما نصت المادة السادسة على « ان السلطات كافة التي لم تفوض للولايات الكونفدرالية بموجب هذا الدستور، ولم تحظر على الولايات، يحتفظ بها للولايات، كل على حدة، او للشعب »، وهي مطابقة للتعديل العاشر من الدستور الامريكي، نقلا عن: لاري الويتز، المصدر السابق، ص ٤٠٣.

(٨٥) ظهرت ما عرف بـ « الافكار الكالهنونية » التي عرفت فيما بعد بـ « نظرية البطلان » في عام ١٨٢٨ في كارولينا الجنوبية وانتشرت الى الولايات الجنوبية، وسميت بذلك نسبة الى جون كالدويل كاهون John C. Calhoun ١٧٧٢-١٨٥٠، وتلخص بان الحكومة الاتحادية تم انشائها في عام ١٧٨٧ من خلال اتفاق بين ولايات ذات سيادة، تمتعت بحق منع نفاذ قوانين الكونغرس التي تتجاوز السلطات المنصوص عليها بوضوح في الدستور الى داخل حدودها، ورأى ان الدستور هو بمثابة عقد بين الولايات فاذا شعرت احدها ان هذا العقد يضر بمصالحها يكون

دستور الولايات الكونفدرالية الامريكية صياغته واحكامه  
واختلافاته مع دستور الوطن الام

البحوث المحكمة

الولايات الـ ١٣ الموقعة عليه ايام، ينظر: زيدان حسان  
حاوي الشويبي، المصدر السابق، ص ٤١١ .

(93) David P. Currie, Through the  
Looking Glass: The Confederate Con-  
stitution in Congress, 1861-1865, Vir-  
ginia ,2004,P.178.

(94) Quoted in: M. L. DeRosa, Op.  
Cit,P.160.

(95) Charles Robert Lee, Op.Cit  
,P136.

(96) William C.Davis ,  
Op.Cit,P.256.

(97) David P. Currie, Op,Cit,P.182.

(98) William C.Davis ,  
Op.Cit,PP.256-257.

(99) Quoted in: David P. Cur-  
rie, Op,Cit,PP.189-190.

(100) Charles Robert Lee, Op.Cit  
,PP.137-138.

## قائمة المصادر

▪ الوثائق المنشورة:

-Journal of the Congress of the  
Confederate States of America, 1861-  
1865, Vol.1, Washington D.C, Gov-  
ernment Printing Office, 1904-05.

▪ الرسائل والاطاريح:

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مَحْكَمَةٌ  
تَقْدِرُ عَنْ كَلِمَةِ التَّحْقِيقِ لِلْبَيِّنَاتِ

كَلِمَةُ التَّحْقِيقِ لِلْبَيِّنَاتِ

ايضا مخطوطة الدستور المؤقت الاصلية وبعض من  
سجلات الحكومة الكونفدرالية تم العثور عليها  
من قبل فيلكس دي فونتين المراسل الحربي لصحيفة  
تشارلتسون كورير Charleston Courier في  
محطة السكك الحديدية في تشيستر بولاية كارولينا  
الجنوبية في ٢١ نيسان ١٨٦٥، بعد ان قامت الحكومة  
بإخلاء العاصمة ريتشموند والهروب منها الى كارولينا  
الجنوبية، وفي ٤ تموز ١٨٨٣ باع دي فونتين المخطوطة  
الى عائلة جورج ويمبرلي جونز دورين George  
Wymberley Jones De Renne وهي من  
العوائل الثرية في ولاية جورجيا، وفي عام ١٨٤٥  
اهدتها العائلة الى جامعة جورجيا، بينما باع مخطوطة  
الدستور المؤقت في العام ذاته في مزاد بولاية نيويورك  
وهي الان في متحف الكونفدرالية في ريتشموند  
بولاية فرجينيا،

James Hoyt, The Confederate Ar-  
chives ,Richmond ,1976,P.33.

(90) William C.Davis ,  
Op.Cit,P.252.

91) Charles Robert Lee, Op.Cit  
,PP.130-134.)

(٩٢) وقع الدستور الامريكي في ١٧ ايلول  
١٧٨٧، بينما تمت مصادقة الولاية التاسعة عليه وهي  
نيوهامشر في ٢١ حزيران ١٧٨٨، وبذلك استغرق  
مرور الدستور مدة قوامها تسعة اشهر واربع ايام  
لحصوله على مصادقة تسع ولايات تشكل ثلثي



,1963.-

-Christopher Memminger, Plan of a Provisional Government for the Southern Confederacy ,Charleston, 1861.

-David P. Currie, Through the Looking Glass: The Confederate Constitution in Congress,1861-1865, Virginia ,2004.

- Don Edward Fehrenbacher, Sectional Crisis and Southern Constitutionalism,

Baton Rouge, 1995.

-Forrest McDonald, States' Rights and the Union: Imperium in Imperio 1776-1876, Kansas, 2000

-Edmund S. Morgan, Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America , New York,1988.

-E. Merton Coulter, The Confederate States of American, 1861-1865, Baton Rouge,1950.

-E. S. Corwin, The President: Office and Powers, New York University Press, New York, 1940.

- ابراهيم محمد سليمان، الحزب الجمهوري ودوره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، ١٨٥٤-١٨٧٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى ٢٠١٢.

- زيدان حسان حاوي الشويلي، الدستور الامريكي - دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١.

▪ الكتب العربية والمعربة:

- اريك فونر، اعطني حريتي \_ ملحمة التاريخ الامريكي المستمرة، ت: بدران حامد، القاهرة ٢٠١٥.

- البرت ساي واخرون، اسس الحكم في امريكا، ت: محمد محمد فرج، القاهرة، (د.ت).

- تشارلز وماري بيرد، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ج ٢، (د.م)، (د.ت).

- لاري الويتر، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ت: جابر سعيد عوض، القاهرة، ١٩٩٦.

▪ الكتب الاجنبية:

-Bernard Bailyn, The Ideological Origins of the American Revolution, New York,1967.

Charles M. Wiltse, John C. Calhoun, New York, NY, 1968.-

Charles Robert Lee, The Confederate Constitutions ,North Carolina



and Politics, New York, 1914.-

- Simon Wilson ,The History of United States ,New York,1955.

- V. A. McMurtry, Item Veto and Expanded Impoundment Proposals: History and Current Status New York, 2010.

Ulrich B. Phillips, Life and Labor in the old South, Boston,1941.-

- Walter L. Buenger, Secession and the Union in Texas ,Austin, 1984.

- William C.Davis , A Government of Our Own. The Making of the Confederacy, , New York, 1994.

الموسوعات الاجنبية:

David J. Eicher, The Civil War in Books: An Analytical Bibliography,Illinois,1961.-

Ezra J. Warner and W.Buck Yearsn, Biographical Register of the Confederate Congress, Baton Rouge,1975.

-Jo Anne McCormick, Senators of the United States: a historical bibliography: a compilation of works by and about members of the United

-Frank Lawrence Owsley, State Rights in the Confederacy, Chicago,, 1925

-G. Edward White, Recovering the Legal History of the Confederacy, Virginia ,2011.

James Hoyt, The Confederate Archives ,Richmond ,1976.-

-Jesse T. Carpenter, The South as a Conscious Minority, 1789–1861. A Study in Political Thought, , New York, 1930.

-J. L. M. Curry, Civil History of the Government of the Confederate States, , Richmond, 1901.

-M. L. DeRosa, The Confederate Constitution of 1861: an inquiry into American Columbia, 1991. Constitutionalism

Ralph A. Wooster, Secession Conventions of the South, New York,1983.-

Sidney D. Brummer,, The Judicial Interpretation of the Confederate Constitution- Studies in Southern History



Walter B. Edgar, The South Carolina Encyclopedia, South Carolina ,2006.-

-William Cathcart, The Baptist Encyclopedia ,Vol. 3, Philadelphia ,1881.

William L.Barney,The Oxford Encyclopedia of the Civil War,New York ,2011.-

States Senate, 1789-1995, Washington,1995.

- Nancy Capace, Encyclopedia of Mississippi, United States of America,2000.

-Richard F. Miller, States at War, The Confederate States Chronology and a Reference Guide for South Carolina in the civil war ,Vol .6, New York,2018.

- Richard N.Current and others, Encyclopedia of the Confederate,4Vols, New York, 2008.

-Spenser C.Tucker, American Civil War: The Definitive Encyclopedia and Document Collection, Vol. 5, United States of America,2013.

-The American Peoples Encyclopedia,Vol.17,New York,1964.

-The Encyclopedia Americana ,Vol.7 ,United States of America , 1962.

-Thomas McAdory Owen, History of Alabama and Dictionary of Alabama Biography,Vol.1,New York,1978.



